



**دور لجان المراجعة وهيكل الملكية في تعزيز الإفصاح
عن الاستدامة - دراسة تطبيقية على الشركات
المقيدة في البورصة المصرية**

**The role of audit committees and ownership structure
in promoting sustainability disclosure -An applied study on
companies listed on the Egyptian Stock Exchange**

د. محمد عبد العزيز عبد المعطى الهواري

مدرس المحاسبة والمراجعة
معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة
moelhawary61@gmail.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد (7) - العدد (123) - الجزء الثانى
يوليو 2021م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر اختلاف هيكل الملكية ولجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة. ولتحقيق ذلك استعرضت الدراسة تحليل الفلسفة النظرية وراء تطبيق لجنة المراجعة وهيكل الملكية، وحاولت التعرف على دور الهيئات المهنية في تطوير مستويات الإفصاح الاختياري عن الاستدامة، وقامت بتحليل العلاقة بين لجان المراجعة وهيكل الملكية ومستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة.

وبالتطبيق على عينة مكونة من 194 مشاهدة للشركات المسجلة بمؤشر EGX 100 المدرج في سوق الأوراق المالية المصري، وذلك في الفترة الزمنية من عام 2017-2019 م، ويرجع بدء عينة الدراسة من عام 2017 م لأن دليل الحوكمة المصري صادر بتاريخ 26 يوليو 2016 م.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الملكية المركزة لها تأثير عكسي معنوي على مستوى الإفصاح عن الاستدامة، بينما وجدت الدراسة أن الملكية المشتتة لها تأثير إيجابي معنوي على مستوى الإفصاح عن الاستدامة. وعلاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن زيادة الدور الرقابي للجان المراجعة (مقيس بخصائصها) يؤدي إلى تحقيق السعي الدؤوب لإرضاء رغبات الأطراف ذوي المصلحة المهتمين بالدور المجتمعي للشركة ومن ثم ارتفاع مستوى الإفصاح عن الاستدامة.

الكلمات المفتاحية:

حوكمة الشركات، الإفصاح الاختياري عن الاستدامة، لجان المراجعة- هيكل الملكية، الملكية المركزة، الملكية المشتتة، خصائص لجنة المراجعة.

Abstract:

This study aims to analyze the effect of ownership structure and audit committee on the level of voluntary disclosure level of sustainability. For achieving this goal my study analyzed the theoretical frame of audit committee and ownership structure, in addition identifying the role of professional bodies in developing the levels of voluntary disclosure about sustainability and analyzing the relationship between audit committee, ownership structure and the levels of voluntary disclosure about sustainability.

By using sample from 194 years observations for the Egyptian firms listed on EGX 100 on the Egyptian stock market, and this period started from 2017 to 2019 because of the Egyptian governance index launched at 26-07-2016.

This study revealed a significant negative relationship between concentrated ownership and the levels of voluntary disclosure about sustainability. In addition, my study found that dispersed ownership has a

significant positive effect on the levels of voluntary disclosure about sustainability. Moreover, my study found that increasing the control role of audit committee characteristics lead to meeting desires of stakeholders about the social role of the firm and consequently increase the levels of voluntary disclosure about sustainability.

Keywords: Corporate Governance، The voluntary disclosure about sustainability، Audit committee، Ownership structure، Concentrated ownership، Dispersed ownership، Audit committee characteristics.

1- مقدمة الدراسة:

مؤخراً، اهتمت الأدبيات المحاسبية اهتماماً ملحوظاً بالإفصاح الاختياري ولاسيما فيما يتعلق بالمعلومات غير المالية، حيث تعد المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية أكثر مصادر المعلومات موثوقة في سوق الأوراق المالية. وترجع هذه الثقة إلى أنها نتاج مجموعة من المبادئ المحاسبية التي تحظى بالقبول العام (Generally Accepted Accounting Principles (GAAP)، وإصدارات مجالس ولجان المعايير المحاسبية المختلفة. وتقرر المعايير المحاسبية عادة الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح، ولكنها لا تحظر قيام الإدارة بإفصاح اختياري فوق الحد الأدنى المطلوب. وباستثناء المعلومات الداخلية التي تختص الإدارة بها والتي قد يضر الإفصاح عنها بالموقف التنافسي للشركة، قد تختار الإدارة أن تفصح طواعية عن معلومات إضافية فوق متطلبات الإفصاح الإلزامي والتي قد تمكن من اتخاذ قرارات استثمارية سليمة (يوسف، 2016)، وتأتي أهمية الإفصاح المحاسبي من أنها تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الإبصاحات المتممة للقوائم المالية مما يؤدي إلى رفع كفاءة أسواق المال وزيادة درجة الثقة بها.

وفي ظل زيادة تعقيد بيئة الأعمال، والتغيرات المتلاحقة التي طرأت عليها، ومع زيادة حدة المنافسة، وعولمة الأسواق وظهور الشركات الدولية، فقد ترتب على هذه التغيرات فشل الإفصاح الإلزامي في توفير المعلومات التي تفي بجميع احتياجات المشاركين في سوق رأس المال، وزاد اهتمام الأكاديميين والمهنيين بضرورة تطوير نموذج للإفصاح الاختياري ليكمل الإفصاح الإلزامي، لماله من إيجابيات عديدة على تكلفة رأس المال والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات. ونال الإفصاح الاختياري اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين في الآونة الأخيرة (Schoenfeld, 2019; Consoni, et al., 2017)، خاصة في الدول المتقدمة بعد انهيار الشركات الكبرى بداية من عام 2001 ومروراً بالأزمة المالية العالمية 2008 وصولاً إلى شركة (Tesco) البريطانية عام 2016. وأشار مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB) في عام 2008 إلى أن القصور في التقارير المالية وعدم قدرتها على تلبية احتياجات أصحاب المصالح من معلومات مالية وغير مالية عن الشركات كانت أحد الأسباب الرئيسة للأزمة المالية العالمية (Schoenfeld, 2019).

وننتاجاً لذلك، التفتت الأنظار والجهود البحثية والمهنية (Hosseini, 2014; Porter & Kraut, 2013; Dhaliwal, et al., 2012; Blouin, M., 2012; Coram, et al., 2011) تضمن عدالة مستوى الإفصاح الاختياري وتحقيق الشفافية والمعلومات المطلوبة للأطراف ذوي المصلحة، مما أشار بدوره إلى كل من دور هيكل الملكية ولجنة المراجعة في ضمان تلك الشفافية بالقوائم المالية. وتزايدت أهمية لجان المراجعة وهيكل الملكية وما تقوم به من عدة أدوار تجاه زيادة فعالية حوكمة الشركات، لعل من أبرزها زيادة فعالية الرقابة الداخلية، والحفاظ على استقلال المراجع الخارجي وتمكينه من إبداء رأيه الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية، بالإضافة إلى دورها في زيادة فعالية المراجعة الداخلية، بما يساعد في تحسين جودة التقارير المالية وإضفاء الثقة عليها. أضف إلى ذلك دور المراجع الخارجي في حوكمة الشركات، من خلال إبداء الرأي في التقارير المالية التي تم إعدادها بواسطة الإدارة والتأكد من أنها تتماشى والمعايير المحاسبية المعمول بها، وأنها تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.

وتأسيساً على العرض السابق، تعتبر فعالية لجان المراجعة وهيكل الملكية أحد الضمانات الأساسية لفعالية الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة ولاسيما في إحدى الدول النامية مثل البيئة المصرية، وهو ما سنتطرق إليه الدراسة الحالية.

2- طبيعة مشكلة الدراسة:

يوجد اتفاق بين العديد من الدراسات السابقة (Hosseini, 2014; Porter & Kraut, 2013; Malgharni, et al., 2011; Mensah, et al., 2004) على أن القوائم المالية التقليدية لم تعد كافية لسد احتياجات مستخدمي القوائم المالية بسبب تجاهلها للعديد من العناصر وبصفة خاصة العناصر غير المالية والتي أصبحت هامة عند تقدير قيمة المنشأة وتقييم أدائها المستقبلي، واقتصارها على المعلومات المالية والتي نتج عنها العديد من المعوقات التي قد تواجه المحللين الماليين في أداء عملهم. ومنها اختصار المعلومات المالية في القوائم مما يحد من مقدرة الأطراف ذوي المصلحة على التنبؤ والاستنتاج الدقيق. فضلاً عن غياب الإيضاحات الكافية حول الأساليب المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، إلى جانب حرية الإدارة في الاختيار بين تلك الأساليب مما يجعلها عرضة للتلاعب بسبب بعض الممارسات الإدارية غير المرغوبة (إدارة الأرباح). كما لا توفر القوائم المالية معلومات عن الخطط المستقبلية، وخطط التوسع، والعلاقات مع العملاء والموردين، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

واتفقت الدراسات (Dhaliwal, et al., 2012; Blouin, M., 2012; Coram, et al., 2011; Beccalli, et al., 2009; Nichols & Wieland, 2009; Orens & Lybaert, 2007) أيضاً على ضرورة توسيع مصادر المعلومات لكي تشمل معلومات غير مالية إلى جانب المعلومات المالية، والتي يمكن الوصول إليها من مصادر متعددة (مثل المعلومات غير المالية المفصّل عنها ضمن تقارير المسؤولية الاجتماعية؛ والإفصاح عن معلومات حوكمة الشركات؛ المعلومات غير المالية المستقبلية؛ المعلومات غير المالية المفصّل عنها ضمن تنبؤات الإدارة بالأرباح؛ والنشرات الصحفية؛ والمؤتمرات الجماعية؛ وتقارير مجلس الإدارة؛ وتقارير المراجع الخارجي). ويؤدي الوصول إلى مثل هذه المعلومات غير المالية إلى تقليص الفجوة بين احتياجات المستخدم الخارجي من المعلومات والمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

وبالرغم من أهمية المعلومات غير المالية إلا أن هناك قصور في تقديم إطار يتسم بالشمول بحيث يتضمن إلى جانب المعلومات المالية المعلومات غير المالية التي يمكن من خلالها تحسين جودة المحتوى المعلوماتي. والسبب الرئيسي هو التركيز على دور كل عنصر من عناصر المعلومات غير المالية على حدة من خلال ممارسات الإفصاح الاختياري المتباينة من منشأة لأخرى (Cormier & Magnan, 2014; Evangelinos & Skouloudis, 2014; Verriest, 2014; He, et al., 2013; Mayew, et al., 2013; Enache & Parbonetti, 2013; Abernathy, et al., 2014; Dhaliwal, et al., 2012; Yu., 2010; Blouin, 2012) ، ومؤخراً ظهر مؤشر الإفصاح عن الاستدامة في البورصات العالمية بشكل عام، والبورصة المصرية بشكل خاص وهو اختياري غير ملزم وذلك منذ عام 2008، ولكن تمثل الهدف الرئيسي منه في توحيد ممارسات الإفصاح الاختياري التي تضم المعلومات المالية وغير المالية للمنشأة. وعلى الرغم من ذلك، تباينت مستويات الإفصاح عن الاستدامة بين الشركات في هذا المؤشر، وتضاربت الدراسات في البحث عن ضامن لتعزيز مستويات الإفصاح المحاسبي وفقاً لهذا المؤشر، وهو ما أدى بدوره إلى الاهتمام المتزايد بكل من لجنة المراجعة وهيكّل الملكية .

وفي هذا الصدد، أشارت العديد من الدراسات (Dobija, D., 2016; Kallamu & Saat, 2018; Leong, K., et al., 2015) إلى أن لجان المراجعة وهيكّل الملكية تلعب دوراً فعالاً في تفعيل إجراءات الرقابة الداخلية، وزيادة فعالية المراجعة الداخلية، إضافة إلى تدعيم حياد واستقلال المراجع الخارجي، كذلك يلعب المراجع الخارجي دوراً هاماً باعتباره المسؤول عن إبداء رأي فني محايد بشأن ما إذا كانت القوائم المالية تعبر بعدالة وصدق عن مركز ونتيجة أعمال المنشأة، بما ينعكس على تدعيم الثقة في التقارير المالية. فهل يمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستويات الإفصاح الاختياري عن الاستدامة؟

ترتيباً على ذلك، يمكن للباحث تجسيد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية: ما هو أثر اختلاف هيكل الملكية بين المنشآت على مستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة؟ وما هو أثر فعالية لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة؟

3- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة في تحليل أثر اختلاف هيكل الملكية ولجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة، ويمكن تحقيق هذا الهدف العام من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- تحليل الفلسفة النظرية وراء تطبيق لجنة المراجعة وهيكّل الملكية .
- التعرف على دور الهيئات المهنية في تطوير مستويات الإفصاح الاختياري عن الاستدامة.
- تحليل العلاقة بين لجان المراجعة وهيكّل الملكية ومستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة.

4- أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في توضيح وإبراز الدور المستهدف من تفعيل هيكل الملكية ولجان المراجعة في تحقيق أعلى مستويات الإفصاح المحاسبي الاختياري للأطراف ذوي المصلحة، كما تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في الربط بين فرعين من فروع المحاسبة وهي المراجعة والمحاسبة المالية.

بينما تتمثل الأهمية العملية للدراسة في تطبيق مؤشر الإفصاح عن الاستدامة على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، والتعرف على مستوى الفجوات المعلوماتية الموجودة في البورصة

المصرية، وهو ما يمكن أن يقدم المزيد من الرؤى للعديد من الهيئات المهنية والأطراف ذوي المصلحة بالشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

5- فروض الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة، وتحقيقاً لأهدافها في ضوء متغيرات البحث، يتبين أن لجنة المراجعة ليست متغيراً واضح المعالم كبقية المتغيرات ولكنه متغير يعبر عن العديد من الخصائص التي تحملها هذه اللجان ومن ثم يمكن قياس لجان المراجعة بالتعبير عن هذه الخصائص، وبالتالي يمكن استخدام لجان المراجعة وخصائص لجان المراجعة كمترادفان في هذه الدراسة، ومن ثم يستطيع الباحث صياغة الفروض الإحصائية للدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول- لا يوجد تأثير معنوي لاختلاف هيكل الملكية على مستوى الإفصاح الاختياري عن استدامة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الثاني- لا يوجد تأثير معنوي للجنة المراجعة (مقيسة بخصائصها) على مستوى الإفصاح الاختياري عن استدامة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

6- منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بتحليل العلاقة بين تفعيل هيكل الملكية ولجان المراجعة في تحقيق أعلى مستويات الإفصاح المحاسبي الاختياري للأطراف ذوي المصلحة. ولذلك تجمع الدراسة الحالية بين منهجين بشكل متكامل، أخذ الباحث من كليهما بقدر الحاجة سعياً إلى تحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها وهما:

- **المنهج الاستنباطي:** وهو المنهج الذي يعتمد على الاستدلال الذي ينتقل من الكل إلى الجزء، أو من العام إلى الخاص، حيث يستند إلى مسلمة أو نظريات، ثم يستنبط منها ما ينطبق على الجزء المبحوث، وفقاً لأنه يرى أن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء، ويتحقق ذلك المنهج من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات المختلفة التي تتعلق بالتأصيل العلمي لمفهوم لجان المراجعة وهيكل الملكية ومستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة وانعكاساته على بيئة المراجعة المصرية.

- **المنهج الاستقرائي:** وهو المنهج الذي يعتمد على جمع البيانات والعلاقات المترابطة بطريقة دقيقة، من أجل الربط بينهما بمجموعة العلاقات الكلية العامة، بهدف التوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية. ويتحقق ذلك المنهج من خلال جمع بيانات عينة الدراسة وإجراء الاختبارات الإحصائية على المقاييس المتعلقة بلجان المراجعة وهيكل الملكية ومستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة في بيئة المحاسبة المصرية.

7- حدود الدراسة:

- انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة وأهدافها وسعياً لتعميم نتائج البحث تتمثل أهم حدود الدراسة فيما يلي:
- لم يتناول الموضوع كافة متغيرات الحوكمة واهتم بالتركيز فقط على متغيرات لجنة المراجعة وهيكل الملكية باعتبارهم أهم المتغيرات ذات الصلة بعملية الإفصاح المحاسبي.
 - لم تسع الدراسة إلى التطبيق على كافة الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، واكتفت فقط بالشركات المدرجة في المؤشر EGX 100 باعتبارها أكثر الشركات تقيداً بقواعد الحوكمة.
 - بدأت الفترة الزمنية للدراسة من عام 2017 م بسبب اصدار التطوير الأخير لدليل الحوكمة في عام 2016 م.
 - ارتكزت الدراسة على قياس مستوى الإفصاح عن الاستدامة استناداً إلى المؤشر المدرج في سوق الأوراق المالية المصري من عام 2008 م.
 - لجنة المراجعة الداخلية وهي متغير لا يمكن قياسه منفرداً، ولكن أجمعت الدراسات على أن يتم قياسه من خلال الخصائص المتعلقة بها.

8- خطة الدراسة:

- انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة وأهدافها، وسعياً لاختبار فروضها الإحصائية يمكن للباحث تقسيم بقية محتويات الدراسة على النحو التالي:
- 1/8: التأصيل الفلسفي للجان المراجعة وهيكل الملكية .
- 2/8: محددات قياس مستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة ودوره في دعم المستخدم الخارجي للقوائم المالية.
- 3/8: تحليل العلاقة بين لجان المراجعة وهيكل الملكية ومستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة.
- 4/8: تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.
- 5/8: الدراسة التطبيقية.
- 6/8: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

وسيتناول الباحث العناصر السابقة بالتفصيل على النحو التالي:

1/8 : التأصيل الفلسفي للجان المراجعة وهيكل الملكية:

لجان المراجعة تعتبر أحد أهم آليات الحوكمة التي يمكن الاستناد إليها في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بشكل عام، كما أن هيكل الملكية بشكل عام يمكن أن يكون له تأثير جوهري على الإدارة في

توسيع أو تضيق مستويات الإفصاح المحاسبي الاختياري. وبالتالي، يمكن للباحث عرض كليهما على النحو التالي:

أولاً- لجنة المراجعة:

تعد لجان المراجعة، حجر الزاوية في لائحة ودليل حوكمة الشركات في جميع أنحاء العالم، حيث تقع في قلب آليات حوكمة الشركات، وتلعب دوراً رئيسياً في ضمان جودة التقارير المالية من منطلق مسؤوليتها عن فحص القوائم المالية للتأكد من: سلامة القياس؛ واكتمال الإفصاح؛ والحد من تعارض المصالح؛ وضمان جودة المعلومات المالية قبل تقديمها لمجلس الإدارة لاعتمادها؛ ودورها الإشرافي والتقويمي لأداء كافة أطراف عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية (Braiotta, et al., 2009).

وترجع نشأة لجان المراجعة إلى عام 1940م إثر الأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات نتيجة قيام إداراتها بعمليات غش وتلاعب من أجل التأثير على نتائج الأعمال، حيث قامت هيئة رقابة وتداول الأوراق المالية (U.S. Securities and Exchange Commission (SEC) باقتراح تشكيل لجان المراجعة عام 1940م، كما أوصت في عام 1972م بأهمية تشكيل لجان المراجعة بحيث تكون عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين في شركات المساهمة، وفي عام 1974م أصدرت هيئة رقابة وتداول الأوراق المالية نشرتها رقم (165) التي تطلب فيها ضرورة الإفصاح في التقارير المالية الختامية عن وجود لجنة مراجعة في الشركات المدرجة وكيفية تشكيلها، كما طالبت الهيئة عام 1978م الشركات بتحديد عدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة سنوياً مع توضيح الوظائف والمهام التي تؤديها اللجنة. ويعد أول تشريع ملزم في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما طلبت بورصة نيويورك للأوراق المالية (The New York Stock Exchange (NYSE عام 1977م من شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة نيويورك تأسيس لجان المراجعة ليكون شرطاً للإدراج في البورصة لعام 1978م، حيث أكد رئيس البورصة في تصريح له أن لجان المراجعة الفعالة تستطيع تحسين التقارير المالية والرقابة وزيادة مصداقية التقارير الصادرة عن شركات المساهمة (DeZoort & Salterio, S., 2001). وقد خرجت اللجان الدولية بالعديد من التوصيات التي تخص تكوين اللجنة وطبيعة مهامها وأعمالها. ويستعرض البحث تطور دور اللجنة من خلال تناول أهم وأشهر اللجان الدولية التي تشكلت لدعم تكوين لجان المراجعة، وذلك طبقاً للتسلسل الزمني لظهور تلك اللجان الدولية، وذلك من خلال الجدول التالي:

تقرير لجنة Tread way عام 1987م	وقد تضمنت توصيات اللجنة:
	➤ إلزام جميع شركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية بتشكيل لجان مراجعة تتكون من مديرين مستقلين غير تنفيذيين.
	➤ يجب إعداد لائحة مكتوبة لكل شركة موضح بها واجبات ومسؤوليات لجنة المراجعة، ويوافق مجلس الإدارة عليها، ويفحصها سنوياً، ويعدلها إذا تطلب الأمر.
	➤ ضرورة توافر الموارد والسلطات الكافية للجنة المراجعة، مع منحها الحق في الاستعانة بخبراء متخصصين إذا اقتضت الضرورة ذلك.
	➤ تتحمل لجنة المراجعة مسئولية فحص نظام الرقابة الداخلية بالمشاركة مع إدارة المراجعة الداخلية.

➤ تتولى لجنة المراجعة مسئولية متابعة أعمال المراجع الخارجي، وتدعيم استقلاله، وفحص خطاب الإدارة الموجه منه لمجلس الإدارة، وتحديد أتعابه، وفض المنازعات والمشاكل بينه وبين الإدارة العليا. ➤ ألزمت هيئة تداول الأوراق المالية جميع شركات المساهمة المقيدة بالبورصة أن تقوم بنشر تقرير لجنة المراجعة السنوي للمساهمين، حيث يؤدي ذلك إلى تحسين مصداقية القوائم المالية وزيادة إمكانية الوثوق بها.	
وقد تضمنت توصيات اللجنة: ➤ تكوين لجان المراجعة بشركات المساهمة الإنجليزية، وذلك لإحكام الرقابة على عمل وأداء المديرين التنفيذيين بها. ➤ تشكل لجنة المراجعة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة، ويجب أن تجتمع فيما لا يقل عن ثلاث مرات سنوياً. ➤ تتحمل لجنة المراجعة مسئولية متابعة عمل المراجع الخارجي، مع ضرورة الاجتماع به مرة واحدة على الأقل سنوياً بمفرده واجتماع آخر في حضور المدير المالي، وذلك لتسوية أية مشاكل قد تواجه المراجع أثناء أداء عملية المراجعة. ➤ يجب أن تكون هناك قنوات اتصال قوية وسليمة بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي. ➤ على جميع الشركات المقيدة بالبورصة الالتزام بما ورد من توصيات اللجنة، وأن تقدم في تقريرها السنوي المقدم للبورصة مدى التزامها بتلك التوصيات من عدمه.	تقرير لجنة Cadbury عام 1992م
وقد تضمنت توصيات اللجنة: ➤ تحتاج شركات المساهمة لوجود لجان المراجعة باعتبارها أداة هامة للرقابة المالية حتى تضمن نزاهة وسلامة التقارير والمعلومات المالية الصادرة من الشركة. ➤ يجب تكوين لجان المراجعة من عدد من الأعضاء لا يقلون عن ثلاثة أعضاء، يشترط فيهم أن يكونوا من غير التنفيذيين من مجلس الإدارة لضمان المحافظة على استقلاليتهم وحيادهم، ويمتلكون المهارات والخبرات الكافية التي تؤهلهم للعمل بها. ➤ تقوم لجنة المراجعة بمتابعة عملية المراجعة، وتقييم المراجع وعملية المراجعة أيضاً، لضمان سلامة ودقة عملية المراجعة والتقارير والمعلومات المالية وغير المالية المنشورة. ➤ يجب أن ترفع اللجنة تقريراً إلى مجلس الإدارة حول تقييمها للمراجع الخارجي ومدى التزامه بالسياسات المحاسبية للشركة والمتوافقة مع المعايير الدولية عند إعداد القوائم المالية، ومدى صحة تقرير مراجع الحسابات عن نتيجة عملية المراجعة وسلامة القوائم المالية المنشورة.	تقرير لجنة (BRC) Blue Ribbon Committee عام 1999م.

➤ تلتزم جميع الشركات المقيدة بهيئة تداول الأوراق المالية (SEC) أن تقدم مع التقرير السنوي للهيئة خطاب لجنة المراجعة والذي تم توجيهه للمساهمين.	
تناول القانون لجان المراجعة من خلال النقاط التالية: ➤ الإفصاح عن لجنة المراجعة، وعدد أعضائها، وخبراتهم، والمهام المفوضة للجنة من مجلس الإدارة. ➤ نطاق مسؤولية لجنة المراجعة تجاه دعم استقلالية المراجع الخارجي، وموافقتها على قيامه بخدمات أخرى غير مرتبطة بعملية المراجعة. ➤ نطاق مسؤولية لجنة المراجعة عن كافة المعاملات المحاسبية والمالية داخل الشركة.	قانون (SOX) Sarbanes Oxley Act 30 يوليو 2002

ولم تكن مصر بمعزل عن التطور الدولي تجاه أهمية لجان المراجعة وضرورة تكوينها وصدور العديد من التوصيات التي نادت بتكوينها باعتبارها إحدى آليات حوكمة الشركات، وشهدت بيئة الأعمال المصرية أول اعتراف رسمي بلجان المراجعة بتضمين قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة والصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة سوق المال رقم (30) لسنة 2002م شرط تكوين لجنة مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة، ثم بإصدار البنك المركزي المصري للقرار الملزم لكافة البنوك الخاضعة لإشرافه بتشكيل لجان المراجعة من أعضاء مجالس إدارتها وذلك في يناير 2003، ومع الاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات في مصر وإنشاء مركز للمديرين المصريين، وإصداره لدليل حوكمة الشركات في أكتوبر 2005م (علماً بأنه قد تم تحديث الدليل المصري أكثر من مرة إلى أن تم إصدار آخر دليل للحوكمة في عام 2016م)، وفي ضوء كل ذلك يمكن القول أن كافة الشركات المصرية المقيدة في البورصة – على الأقل – لديها لجان مراجعة (خليل، 2010).

ولم يقتصر الاهتمام على القوانين الصادرة من هيئة سوق المال ودليل حوكمة الشركات، بل امتد إلى اهتمام معايير المراجعة أيضاً بلجان المراجعة ومسؤولياتها في المعيارين رقم (240، 260). وهو ما يمكن بيانها من خلال الجدول التالي (الهيئة العامة لسوق المال، معايير المراجعة المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، 2009م):

- تناولت المواد (93، 94، 95، 96) من المعيار مسؤولية المراجع عند مراجعة القوائم المالية في حالة اكتشاف غش أو تحريف، فعليه أن يتصل مع المسؤولين عن الحوكمة وإبلاغهم بما وجده، ومن بينهم لجنة المراجعة باعتبارها المسؤولة عن الحوكمة داخل الشركة.	معيار المراجعة المصري رقم (240) "مسؤولية المراقب بشأن الغش والتدليس في القوائم المالية".
- تناولت المادة رقم (6) من المعيار أن المسئول عن الحوكمة بشركات المساهمة المصرية هي لجنة المراجعة، فهي لا تلغي مسؤولية مجلس الإدارة واللجان الإشرافية الأخرى عن الحوكمة في الشركة ولكنها وسيلة لضمان تنفيذ الحوكمة بمستويات مقبولة.	معيار المراجعة المصري رقم (260) "الاتصال مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بموضوعات المراجعة"،

ويتمثل الدور الرئيسي للجنة المراجعة في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة بما يضمن نزاهة القوائم المالية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، والرقابة على المراجعين الداخليين والخارجيين على حد سواء بما يعزز الرقابة على الإدارة ويوفر مصداقية القوائم المالية (Leong, et al., 2015).

ونظراً لذلك، وباعتبار أن هذه المهام عوامل هامة في ضمان سلامة التقارير المالية وقدرة مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ قرارات مستنيرة، حددت التشريعات والقوانين وعلى رأسها قانون ساربنس أوكسلي (Sarbanes Oxley Act (SOX) مختلف مهام لجان المراجعة. (Dobija, 2016)

وتشتمل مهام لجنة المراجعة إلى جانب الإشراف على التقرير المالي؛ ومساعدة المجلس في الاطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بالشؤون المالية والمحاسبية؛ بعض الأمور الأخرى في مقدمتها: التوصية بتعيين وتحديد أتعاب المراجع الخارجي؛ أضف إلى ذلك ضمان فعالية المراجعة الداخلية من خلال تحديد المهام المنوط بها المراجعة الداخلية وضمان استقلالها؛ إضافة إلى التأكد من فعالية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية (Kallamu & Saat, 2018). كما حدد دليل حوكمة الشركات المصري الصادر في أغسطس 2016م مهام لجنة المراجعة في الفقرة 1/3/2 (دليل الحوكمة المصري، 2016):

- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه.
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
- دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراقب حسابات أو أكثر للشركة وكذلك مؤهلاتهم وكفاءتهم واستقلاليتهم، ويكون قرار تعيينهم وتحديد أتعابهم من اختصاص الجمعية العمومية العادية للشركة.
- الاطلاع على خطة المراجعة لمراقب الحسابات والإدلاء بملاحظات عليها.
- دراسة ملاحظات وتوصيات مراقب الحسابات على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها.
- التأكد من التزام الشركة باتباع النظم واللوائح والقوانين الداخلية والخارجية طبقاً للتقارير المرفوعة إليها من إدارة الالتزام أو غيرها من الإدارات المعنية.
- التوصية بالموافقة على قيام مراقب الحسابات بعمليات إضافية غير مراجعة الحسابات، والتوصية بالموافقة على ما يتقاضاه عن تلك العمليات بما يتناسب مع أتعابه السنوية.
- مناقشة واعتماد الخطة السنوية لإدارة المراجعة الداخلية ومتابعة كفاءتها والتأكد من شموليتها لجميع إدارات وأنشطة الشركة.
- الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وتحديد أوجه وأسباب القصور في الشركة ومتابعة الإجراءات التصحيحية لها.
- دراسة وتقييم نظام الإنذار المبكر بالشركة واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطبيقه بفاعلية.
- دراسة وتقييم نظم تأمين المعلومات والبيانات وكيفية حمايتها من أي اختراقات داخلية أو خارجية.
- دراسة الملاحظات أو المخالفات الواردة من الجهات الرقابية ومتابعة ما تم بشأنها.
- دعوة مراقب حسابات الشركة أو رئيس إدارة المراجعة الداخلية أو من تراه من داخل أو خارج الشركة لحضور اجتماعاتها كلما دعت الحاجة.
- تنفيذ ومتابعة أية أعمال أخرى يكلفها بها مجلس الإدارة.

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أنه نتيجة لتوسع مهام لجنة المراجعة في الرقابة على إعداد التقارير المالية، فيما يختص بالرقابة الداخلية والإشراف على المراجعين سواء المراجع الداخلي أو المراجع الخارجي، بات تكوين لجنة المراجعة أمراً ملزماً للشركات، غير أن لجان المراجعة بحاجة لمحددات أداء فعالة تسهم في تفعيل حوكمة الشركات بصورة تؤدي إلى تحقيق مصداقية القوائم المالية وتتمثل هذه المقومات في محددات فعالية لجنة المراجعة وعلاقتها بالأطراف الأخرى.

ثانياً- هيكل الملكية:

ويعتبر انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة إحدى السمات الأساسية للشركات المساهمة، حيث يتم تفويض حق الملاك في السيطرة واتخاذ القرارات لمجموعة متخصصة من المديرين لديهم الكفاءة في إدارة الشركات، حيث يقتصر اهتمام المساهمين على حجم التوزيعات والسعر السوقي للأسهم، مما يجعل قيمة الشركة تعتمد بشكل أساسي على أفعال وتصرفات المديرين الأمر الذي يلقي بدوره على أهمية التوافق بين الملاك والمديرين لاستمرار وبقاء الشركة. ولكن تحقيق هذا التوافق يواجه العديد من الصعوبات منها اختلاف أهداف الملاك والمديرين نتيجة اختلاف اتجاهاتهم نحو المخاطرة والتنويع، بالإضافة إلى وجود اختلاف جوهري في المعلومات بين الملاك والمديرين عن أحوال الشركة ومستقبلها والقدرة على تفسيرها، وهذا ما ينتج عنه مشكلة عدم تماثل المعلومات الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة قيام الأصل (الملاك) برقابة أعمال الوكيل (المديرين) مما يدفع الأصل إلى تحمل تكاليف لوضع آليات تعمل على تشجيع الوكيل على اتخاذ القرارات التي تحقق مصالح الأصل وهذا ما يطلق عليه تكاليف الوكالة (على، ٢٠١١).

إلا أن الفضائح والأزمات المالية الكبرى والانهيئات التي حدثت في العديد من الشركات، الكبرى في شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي من أبرزها انهيار شركة Enron، Worldcom وغيرها ألقت الضوء على ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، مما أدى إلى الاهتمام بحوكمة الشركات والتي تلعب دوراً هاماً في علاج مشاكل الوكالة وتحقيق التوازن بين مصالح المساهمين مع غيرهم من أصحاب المصالح (أحمد، 2009).

ويتوقف دور الملاك في حوكمة الشركات وتحقيق رقابة فعالة لضبط سلوك الإدارة على عاملين أساسيين هما: (1) مدى تشتت أو تركيز الملكية؛ (2) مدى معرفة ودراية هؤلاء الملاك بأحوال الشركة والقدرة على الوصول للمعلومات وتفسيرها. فليس هناك شك في أن تشتت ملكية أسهم الشركة بين عدد كبير من الملاك وكذلك انخفاض معرفة ودراية هؤلاء الملاك إنما يؤثر سلباً في قدرتهم على أداء دور رقابي فعال في الشركة والعكس صحيح. ومن هنا تبرز أهمية تركيز الملكية في تفعيل دور هيكل الملكية كآلية لحوكمة الشركات وأداء دور رقابي أكثر فعالية مقارنة بتشتت الملكية في يد عدد كبير من المساهمين (عبيد، ٢٠١٠).

ونتيجة لذلك، ينقسم نمط الملكية إلى نوعين رئيسيين هما: الملكية المشتتة Dispersed ownership، والملكية المركزة Concentrated ownership. وفيما يتعلق بالملكية المشتتة فيقصد بها انتشار ملكية الأسهم بين عدد كبير من المساهمين بالشركة نتيجة لطرح أسهم الشركة للاكتتاب العام وكل مساهم يمتلك عدد قليل من الأسهم بحيث لا تتجاوز ملكية أي مساهم نسبة ٥ % من أسهم الشركة كما حددتها المادة (206) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات الأموال رقم (159) لسنة ١٩٨١ م، مما يضعف من إمكانية وقدرة الملاك على مراقبة تصرفات الإدارة (أحمد، ٢٠٠٩). ويشار إلى هذا الشكل من الملكية بشكل الملكية للخارجيين (Outsider Systems) نظراً لعدم اشتراك صغار المساهمين في اتخاذ القرارات أو صنع السياسات الإدارية، بالإضافة إلى انخفاض قدرتهم ومحفزاتهم لرقابة المديرين (على، ٢٠١١).

وقد أشارت دراسة (أحمد، 2009) إلى أن تشتت الملكية (Dispersed ownership) قد يحقق العديد من المزايا التي يعد أهمها:

- توسيع قاعدة الملكية عن طريق انتشار وتشتت الملكية بين عدد كبير من المستثمرين، وتشجيع المدخرات الصغيرة على الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، مما يعزز من تحقيق السيولة في أسواق رأس المال.
- تساعد المستثمر على تنويع محفظة الأوراق المالية الخاصة به بين أسهم عدد أكبر من الشركات، مما يعزز من تحقيق السيولة في أسواق رأس المال.

• في حالة عدم الرضا عن أداء الإدارة يستطيع المساهم بيع أسهمه بسهولة – وهذا غير متاح في حالة تركيز الملكية في يد كبار المساهمين – فالتهديد بالخروج يغرس روح الانضباط والحرص في سلوك الإدارة العليا نظراً لارتفاع تكلفة توفير أموال جديدة واستعادة ثقة المستثمر.

من ناحية أخرى توجد بعض الانتقادات الموجهة لتشنت الملكية منها ضعف رقابة حملة الأسهم والنتائج من التشنت، نظراً لتحملهم تكاليف مثل هذا الإشراف والتي قد تكون مرتفعة بالنسبة لحصصهم، مما يجعل المديرين هم المسيطرون على الشركات ومن ثم يحاولون تحقيق مصالحهم على حساب مصالح الأطراف الأخرى (Capulong, et al., 2020).

كما أشار (الخيال، ٢٠٠٩) إلى أن تشنت الملكية قد ينتج عنه عدم وجود حافز لدى المساهمين لمراقبة أنشطة الشركة عن قرب، وضعف مشاركة المساهمين في قرارات أو سياسات الإدارة، ورغبة المساهمين في تحقيق الأرباح في المدى القصير مما يستلزم اتخاذ قرارات قد لا تؤدي بالضرورة إلى أرباح للشركة على المدى الطويل. ويرى (Rahman, 2020) أنه في ظل عدم تماثل المعلومات بين الملاك والإدارة، ومخاطر عدم التأكد التي يواجهها المساهمين نتيجة عدم توافر العقود الكاملة بين الإدارة والملاك التي تأخذ في حسابها جميع الأحداث المستقبلية توجد حاجة ملحة لفرض المزيد من الرقابة على تصرفات وسلوك الإدارة.

أما الملكية المركزة (Concentrated ownership) فيقصد بها امتلاك عدد محدود من المساهمين لنسبة كبيرة من أسهم الشركة، ويشار إلى هذا الشكل من الملكية بالملكية المؤثرة داخلياً (Insider Systems)، نظراً لأن هذه الفئة من المساهمين في معظم الأحيان تقوم بإدارة الشركة التي تسيطر عليها أو تؤثر عليها بقوة من خلال التمثيل المباشر في مجلس الإدارة، بالإضافة إلى توافر القدرة والحافز لديهم لمراقبة المديرين (الخيال، ٢٠٠٩؛ على، ٢٠١١). وتتميز الملكية المركزة بعدة مزايا منها: امتلاك القوة والحافز على مراقبة الإدارة؛ وتقليل احتمالات حدوث سوء الإدارة؛ والميل إلى القرارات التي تطور أداء الشركة على المدى الطويل. ولكن قد يعاب عليها احتمال التواطؤ مع الإدارة لتحقيق مصالح شخصية لهذه الفئة على حساب صغار المستثمرين؛ عدم تمتع مساهمي الأقلية بحقوقهم القانونية في أغلب الأحيان؛ إهدار موارد الشركة (الخيال، ٢٠٠٩).

2/8: محددات قياس مستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة ودوره في دعم المستخدم الخارجي للقوائم المالية:

تعد المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية أكثر مصادر المعلومات موثوقية في سوق الأوراق المالية. وترجع هذه الثقة إلى أنها نتاج إصدارات مجالس ولجان المعايير المحاسبية المختلفة وتضم مجموعة من المبادئ المحاسبية التي تحظى بالقبول العام (GAAP). وعادة تقرر المعايير المحاسبية الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح، ولكنها لا تحظر قيام الإدارة بإفصاح اختياري فوق الحد الأدنى المطلوب. وحتى لا يضر الإفصاح بالموقف التنافسي للشركة يتم استثناء المعلومات الداخلية التي تختص الإدارة بها، ولاتخاذ قرارات استثمارية سليمة قد تختار الإدارة أن تقصص طواعية عن معلومات إضافية فوق متطلبات الإفصاح الإلزامي (يوسف، 2016)، وتأتي أهمية الإفصاح المحاسبي من أنها تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية مما يؤدي إلى رفع كفاءة أسواق المال وزيادة درجة الثقة بها. وقيام الشركة بتوفير أكبر قدر من الإيضاحات حول قيم البنود الواردة بالقوائم المالية يؤدي إلى (Bhat, et al., 2006؛ عبد الحليم، 2015؛ Kim, et al., 2017):

- تقليل تكاليف البحث عن المعلومات: ودعم العدالة الأخلاقية والتنافسية في الأسواق.
 - تقليل الميزة المعلوماتية: التي يمكن أن تتمتع بها فئة دون أخرى في الأسواق المالية.
 - مساعدة المستثمرين على قياس درجة المخاطرة: المترتبة على الاستثمارات المالية والمتوقع أن تؤثر على العوائد المتوقعة في المحفظة الاستثمارية.
 - مساعدة المستثمرين على التنبؤ بالعائد المستقبلي: من خلال تقدير العوائد المتوقعة على المحفظة في ضوء المعلومات التي توفرها التقارير المالية.
 - مساعدة المستثمرين على تكوين محفظة الأوراق المالية: وتنوع الاستثمارات داخل المحفظة.
 - تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بالمستقبل: حيث تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الإيضاحات، وبالتالي تقلل من درجة تشتت التنبؤات.
 - مساعدة المقرضين والموردين والدائنون التجاريون: حيث أنهم بحاجة ماسة إلى تقييم المخاطر التي تتعرض لها المنشأة لاتخاذ قراراتهم بشأن تحديد مدى قدرتها على سداد ديونها والتزاماتها في المواعيد المستحقة، لتحديد الاستثمارية في التعامل مع المنشأة من عدمه.
 - بالنسبة للعاملين: بحاجة لمعرفة مدى استقرار المنشأة والمخاطر التي تواجهها وقد تعوق استمرارها.
 - زيادة قدرة مستخدمي القوائم والتقارير المالية للشركة: على تقييم قدرة الشركة على تحقيق الأرباح المستقبلية، وتقديم صورة إيجابية للمستثمرين حول قدرة الإدارة على التنبؤ بالأرباح مما ينتج عنه زيادة درجة الثقة في الشركات.
 - تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية: وذلك من خلال التزام كل شركة مقيدة بالسوق المالي بالإفصاح دورياً عن مركزها المالي وأدائها التشغيلي للتأكد من مدى التزامها بمتطلبات الإفصاح، ومدى مطابقتها للمعايير المحاسبية لتحقيق الاحتياجات المتوقعة للمستفيدين، وتأكيد كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية الصادرة عن تلك الشركات، وذلك لتمكين كافة المستخدمين من تقييم أداء الشركات واتخاذ القرارات المناسبة.
 - التخصيص الأمثل للموارد المتاحة على الفرص الاستثمارية المختلفة بما يحقق أقصى عائد ممكن: كنتيجة للتأثير المباشر لجودة الإفصاح على زيادة درجة الثقة في أسواق المال ورفع كفاءته، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة درجة نمو الاقتصاد القومي وزيادة مستوى رفاهية المجتمع.
 - وأخيراً، فإن لجودة الإفصاح دوراً كبيراً في تعزيز مستوى دقة تنبؤات المحللين الماليين: من خلال تحسينها للبيئة المعلوماتية للشركة مما يؤدي إلى دعم قرار الاستثمار في أسواق المال.
- وتعتبر دراسة (Boesso & Kumar, 2007) هي البداية الحقيقية لتطوير مقاييس الإفصاح الاختياري على المستوى الأكاديمي بالاعتماد على النظريات العلمية المحاسبية، حيث قدمت مقياساً للإفصاح الاختياري بالاعتماد على نظريتي الوكالة وأصحاب المصالح. كما قامت بدراسة العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري من خلال إجراء دراسة مقارنة على عينة مكونة من 36 شركة أمريكية و36 شركة إيطالية. ومع بداية العقد الحالي اختلفت الآراء الأكاديمية حول مفهوم الإفصاح المحاسبي وحدوده والمعلومات اللازم توافرها بالتقارير المالية سواء من خلال الإفصاح الإلزامي أو الإفصاح الاختياري. وينبع هذا الخلاف من اختلاف احتياجات أصحاب المصالح وخاصة في حالة تقسيمهم إلى أصحاب مصالح داخليين وخارجيين مما ينتج عنه صعوبة وضع مفهوم وإطار موحد لضبط الإفصاح المحاسبي بوجه عام وإطار للإفصاح الاختياري بوجه خاص.

ومن ناحية أخرى، أصبح الإفصاح الاختياري يعتمد على العديد من المحددات التي تستمد أهميتها من النظريات المحاسبية مثل نظرية الوكالة ونظرية الشرعية ونظرية الإشارة. وتمثلت أهم هذه المحددات

في مقابلة ضغوط ومتطلبات أصحاب المصالح من معلومات، حيث توجد علاقة واضحة بين حجم الإفصاح الاختياري وقدرة الشركة على جذب المستثمرين من خلال تحسين الصورة الذهنية للشركة من خلال التوسع في الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية. وتزداد دوافع الشركة نحو زيادة مستوى الإفصاح الاختياري كلما ازداد اتجاهها نحو إصدار عقود ديون جديدة أو السعي للحصول على مصادر تمويلية وذلك لما له من قدرة أيضاً على تخفيض تكلفة الاقتراض (Cuny, 2016).

ثم تطور الإفصاح الاختياري إلى مرحلة الإفصاح السردى ليشمل كافة الجوانب المختلفة للإفصاح غير المالي بما يسهم في زيادة القيمة السوقية للمنشأة (Nekhili, et al., 2016). واستكمالاً لتطوير عملية الإفصاح السردى أشار الباحثان (Otaibi & Hussainey, 2016) إلى أن زيادة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية بعد دليلاً على وجود مجلس إدارة قوي ورقابة شديدة من لجنة المراجعة الداخلية، بينما يؤدي تركيز الملكية والملكية الإدارية إلى تدني مستويات الإفصاح الاختياري (Khalif, et al., 2017; Kamal & Awadallah, 2019).

وتأسيساً على ذلك، يرى الباحث أن أهمية الإفصاح الاختياري تتبلور في قدرته على توفير معلومات تسهم في الوصول إلى الصورة الحقيقية لأداء الشركة وتساعد في تقييم الإدارة وأدائها على حد سواء، بالإضافة إلى قدرة الإفصاح الاختياري على الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف ذوي المصالح، من خلال سد الفجوة بين المعلومات المتاحة للإدارة والمعلومات المتاحة لبقية فئات أصحاب المصالح، وزيادة قدرة الشركة على جذب المستثمرين من خلال تحسين الصورة الذهنية للشركة، وأيضاً لما له من قدرة على تخفيض تكلفة الاقتراض.

وتشير نظرية أصحاب المصالح إلى أن الشركة كثيراً ما يكون لديها الرغبة في الإفصاح عن معلومات مالية وغير مالية حول برامجها لتشير بوضوح إلى أنها تتفق مع توقعات أصحاب المصالح، حيث إنهم جميعاً شركاء في كافة القرارات التي تخص أداء الشركة، ومن ثم تلزم هذه النظرية مجلس الإدارة بالتوسع في الإفصاح دون أي تقييد ولاسيما بمعلومات أخرى غير مالية تخص الأداء البيئي والاجتماعي (Tamba, 2015).

وبالتالي، يؤدي الإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالي زيادة كفاءة سوق رأس المال متمثلاً في الوصول إلى الأسعار الحقيقية للأسهم، وزيادة حجم التداول بسوق رأس المال وتحقيق السيولة اللازمة التي تشجع على التعامل في سوق رأس المال، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة العمليات وبالتالي زيادة العائد منها وتحقيق المنفعة للاقتصاد القومي ككل (Evangelinos & Skouloudis, 2014)، فضلاً عن قدرته على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين كافة المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وما لذلك من تأثير إيجابي على كل من (Alhtaybat, et al., 2013):

- **سوق الأوراق المالية:** حيث يتم إضفاء خاصية الكفاءة على السوق نظراً لعدم وجود فاصل زمني بين تحليل المعلومات والوصول إلى نتائج محددة بشأن القيمة الحقيقية للسهم، وعدم وجود فاصل زمني بين الوصول إلى النتائج وحصول كافة المستثمرين عليها. بمعنى آخر يؤدي الحد من عدم تماثل المعلومات إلى تنشيط السوق وتأديته لدوره بفاعلية لما لذلك من دور هام في الوصول إلى أسعار التوازن لأوجه الاستثمار المختلفة والتي لن تتحقق إلا إذا عكست هذه الأسعار التوازن لأوجه الاستثمار المختلفة، والتي لن تتحقق إلا إذا عكست هذه الأسعار كافة المعلومات المتاحة وعدم استطاعة إحدى الجهات استغلال معلومات خاصة في تحقيق عائد غير عادى. بالإضافة إلى ذلك يؤدي تخفيض عدم تماثل المعلومات إلى الحد من الشائعات ومن ثم يجنب السوق الآثار السلبية المترتبة عليها.

- **الشركات المصدرة للأوراق المالية:** حيث تزيد درجة السيولة للأوراق المالية، ومن ثم زيادة الطلب عليها فيرتفع سعرها، ويترك ذلك تأثيراً واضحاً على القيمة السوقية للشركة، أيضاً فإن الحد من عدم تماثل المعلومات يترك تأثيراً إيجابياً على قرارات الشركة بشأن الاستثمار والتمويل.
- **المتعاملين في الأوراق المالية:** يساعد الحد من عدم تماثل المعلومات في الوصول إلى تنبؤات عالية الدقة للمحللين الماليين، وهذا يحقق منافع لكل من:
 - ✓ **المستثمرين:** فتنبؤات المحللين الماليين تعتبر أحد المدخلات الهامة لقرارات المستثمرين، فالتنبؤات الأكثر دقة تقود إلى أوراق مالية أعلى ربحية، فالمدخلات الأفضل تؤدي إلى مخرجات أفضل.
 - ✓ **المحللين الماليين:** حيث إن التنبؤات الأكثر دقة يكافأ عليها المحللون الماليون من خلال التقدير المعنوي أو من خلال تحقيق مزايا في ممارسة المهنة قد يستفيد منها مادياً، أما التنبؤات الأقل دقة فتؤدي إلى محاسبتهم ومن ثم تغييرهم مما قد يؤدي إلى تركهم للمهنة.
- **الاقتصاد القومي:** تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى زيادة عدد المتعاملين، ومن ثم زيادة حجم التداول وانخفاض تكلفة رأس المال، ومن ثم التخصيص الكفاء للموارد الاقتصادية المتاحة، وبالتالي زيادة معدلات التنمية الاقتصادية.

ومن العرض السابق لدور الإفصاح الاختياري عن الاستدامة في التأثير على قرارات المستخدم الخارجي للقوائم المالية، يرى الباحث أن الإفصاح الاختياري عن الاستدامة يقع بين مجموعة من المحددات التي تساعد في انتشار تبنيه وبين مجموعة من الآثار المحاسبية التي تسهم في التأثير على كافة الأطراف ذوي المصلحة، ومن ثم يتوقف مستوى الإفصاح الاختياري على قوة المحددات والآثار بين الأطراف ذوي المصلحة. وهنا يشير الباحث إلى اكتساب جودة الإفصاح الأهمية الكبرى على المستوى الأكاديمي، مما دفع العديد من الجهات والمؤسسات والبورصات إلى أن تتناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة وإصدار مجموعة من المؤشرات لتمثل إطاراً عاماً يحكم مستوى الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة.

حيث لعبت الهيئات المهنية والأكاديمية دوراً بارزاً في تطوير ممارسات الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة لخلق مجال تنافسي بين الشركات المختلفة المقيدة في أسواق رأس المال العالمية لتنافس على تبني متطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئات المهنية الدولية لإكساب معلوماتها المحاسبية أعلى مستوى من الجودة والمنفعة. ويمكن الإشارة إلى بعض هذه الجهود للهيئات المهنية من خلال الجدول التالي (Li & Kiat, 2018; Otaibi & Hussainey, 2016; Hindley & Pieter, 2012):

معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA)	
المضمون	معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) هو صاحب اللبنة الأولى في بناء وتطوير ممارسات الإفصاح المحاسبي حيث أصدر نموذجاً للتقرير عام 1994 يتضمن مجموعة شاملة من المعلومات المالية وغير المالية متمثلة في خمس فئات رئيسية تتمثل في : " معلومات القوائم المالية؛ والمعلومات المالية وغير المالية لتحليل الإدارة؛ والمعلومات المستقبلية؛ ومعلومات عن الإدارة والمساهمين؛ ومعلومات أساسية عن الشركة".

وبذلك تستطيع هذه الفئات الخمس تقديم مجموعة متكاملة من المعلومات التي تعكس أداء الشركة، والتي تتمثل في بعض الجوانب مثل: الرقابة على البيئة؛ والموارد غير المتجددة؛ والموارد البشرية (العاملين)؛ والموردين؛ والعلماء؛ والمنتجات؛ ونشاطات خدمة المجتمع؛ والمساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية؛ فضلاً عن وجود توصية من مجلس معايير المحاسبة الأمريكي بأهمية الإفصاح عن معلومات حول الأصول غير الملموسة للشركة (Otaibi & Hussainey, 2016).	
مجلس التقارير المتكاملة الدولية (IIRC)	
في عام 2010، قام المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC) International Integrated Reporting Council بإضافة مجموعة من الأبعاد التي تشمل المحتوى البيئي والاجتماعي والحوكمي في الشركات بهدف توفير صورة دقيقة عن كيفية خلق قيمة إضافية للشركة. ويتم ذلك من خلال الاعتماد على المصادر غير الرسمية والاستراتيجيات ونظام وآليات الحوكمة لتوفير معلومات عن الموارد الصناعية والبشرية والفكرية والطبيعية ورأس المال الاجتماعي، والتي لا تشكل فقط نتيجة العمليات الجارية ولكن ربما في نفس الوقت تمثل عوامل المدخلات لتمكين المستخدم من توقع التطور المحتمل للشركة في السنوات القادمة، وتمكن المنشأة من الحفاظ على أصولها غير الملموسة مثل مهارات العاملين وولاء العملاء وسمعتها ومواجهة المخاطر المحتملة واستغلال الفرص الممكنة وإدارة أزمات الشركة. وبالإضافة لذلك تم تقسيم التقارير المتكاملة للأعمال عام 2010 إلى ستة أقسام تتمثل في: نبذة عامة عن الشركة وأنشطتها ومخرجاتها والأسواق التي تغطيها على كل من المدى القصير والمتوسط والطويل؛ وناتج العمليات التشغيلية لكافة الأبعاد المعنية بها إدارة الشركة؛ وكذلك الإستراتيجية وأهدافها، على أن يتم تحديد النطاق الجغرافي وكيفية الوفاء بهذه الإستراتيجية؛ ويضاف إلى ذلك ما يتعلق بالحوكمة ويتضمن الهيكل التنظيمي للحوكمة، وكيفية تدعيم الحوكمة للأهداف الاستراتيجية؛ والأداء الذي يتضمن توضيحاً لكيفية إنجاز الأهداف الاستراتيجية؛ وأخيراً النظرة المستقبلية التي تشتمل على الفرص والتحديات والأداء المتوقع في المستقبل (Li & Kiat, 2018).	المضمون
مبادرات التقارير العالمية (GRI)	
تعتبر مبادرات التقارير العالمية (GRI) Global Reporting Initiative هي المصدر الرئيسي لمحاولات تطوير الإفصاح المحاسبي بشكل عام والإفصاح غير المالي بشكل خاص، والتي يتكون أعضاؤها من مجموعة من المنظمات العالمية التي قامت بوضع مجموعة إرشادات ليس فقط لمهية التقارير ولكن لكيفية إعدادها أيضاً. وتعد مبادرة التقرير العالمي (GRI. G4) أحدث وأهم هذه المبادرات المصدرة في عام 2013 والتي سعت إلى توسيع نطاق الإفصاح ليشمل أبعاداً جديدة وتوفير إرشادات ومؤشرات بشأن العناصر التي يجب الإفصاح عنها لتغطية كافة جوانب الشركة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهي على النحو التالي:	المضمون

أولاً- المؤشرات الاقتصادية: وتتعلق بالبعد المالي والتشغيلي للشركة وتشمل تأثيرات الشركة على الأوضاع الاقتصادية لأصحاب المصالح وعلى الأنظمة الاقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وتوضح المؤشرات الاقتصادية تدفق رؤوس الأموال بين مختلف أصحاب المصالح، والآثار الاقتصادية الرئيسية المباشرة وغير المباشرة للشركة على المجتمع. ثانياً- المؤشرات البيئية: وتتعلق بالبعد البيئي للاستدامة، وتغطي الأداء المتعلق بالموارد مثل الإفصاح عن المواد المستخدمة، واستهلاك الطاقة ومصادر الوقود المتجددة وغير المتجددة، والاستراتيجيات والإجراءات الحالية والخطط المستقبلية التي قد تؤثر على التنوع البيولوجي والانبعاثات، وتتعلق بمؤشرات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وعدد شكاوى التأثير البيئي السلبي، وإيجاد حل لها خلال فترة التقرير. ثالثاً- المؤشرات الاجتماعية: وتتعلق بالبعد الاجتماعي للاستدامة وتأثير الشركة على الأنظمة الاجتماعية التي تعمل في نطاقها. وتشمل مؤشرات الأداء الاجتماعي، ممارسات العمل وفقاً لمعايير عالمية معترف بها دولياً، والتوظيف من خلال الإفصاح عن معلومات شاملة تخص العاملين وحقوق الإنسان، ومسؤولية المنتج والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية للمنتجات، والخدمات والتي تتطلبها إجراءات الشركة، والإفصاح عن قياس درجة رضا العملاء حول الشركة ككل. (Hindley & Pieter, 2012).	
المبادرات المصرية لتطوير الإفصاح عن المعلومات غير المالية	
وعلى الجانب المصري، تم تطوير المؤشر المصري لمسؤولية الشركات ليعبر عن حجم المعلومات التي تتيحها الشركات بشكل اختياري عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والعاملين والمسؤولية الاجتماعية، وكذلك حجم السوق والسيولة. ويتم تقييم الشركات المقيدة في مؤشر (EGX 100) بشكل سنوي حتى يتسنى اختيار أفضل ثلاثين شركة لتحظى بالترتيب الذي تستحقه في المؤشر. ويتم تقييم أداء الشركة من خلال مرحلتين: المرحلة الأولى: وتركز على المسؤولية البيئية والاجتماعية، وتتمثل قواعد المسؤولية الاجتماعية وفقاً لهذا المؤشر في أربع قواعد أساسية وهي: احترام حقوق البيئة، واحترام حقوق الإنسان، واحترام حقوق العاملين، والبعد عن أي معاملات بها شبهة فساد. المرحلة الثانية: تركز على مدى تبني آليات حوكمة الشركات من خلال عدة أبعاد وهي: هيكل الملكية، وحقوق المساهمين، وهيكل مجلس الإدارة، والممارسات الأخلاقية للأعمال، والبيئة، والعاملين، والمجتمع، والمنتج، والمستهلك. ويتم تحويل نتائج ترتيب الشركات طبقاً لممارستها في مجالات البيئة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية إلى مؤشر متحرك، من خلال ربط ترتيب تلك الشركات بالقيمة السوقية للسهم ومعدلات التداول. ويقوم مؤشر البورصة المصرية كل عام بتصنيف 30 شركة مقيدة بالبورصة وفقاً لمسؤوليتها الاجتماعية (مركز المديرين المصري، 2016).	المضمون

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن المبادرات الدولية والأمريكية والمصرية فى مجال تطوير الإفصاح لها العديد من المميزات التي ساهمت في تطوير الممارسات المهنية على مستوى العالم، ولكن

يؤخذ عليها، أنها ليست إطاراً ملزماً حيث تعتمد على رغبة الشركات في إعدادها، كما أن هناك اختلافاً في طريقة إعداد التقارير بين الشركات مما يفقدها القابلية للمقارنة.

3/8: تحليل العلاقة بين لجان المراجعة وهيكل الملكية ومستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة:

منذ زمن طويل يعد الإفصاح في التوقيت المناسب من الخصائص الأساسية للتقرير المالي، وتشير النتائج إلى أن تقديم التقارير المالية في التوقيت المناسب يرتبط بفعالية لجنة المراجعة، حيث تعمل لجنة المراجعة على تخفيض فترة تأخير (Lead time) التقارير المالية والتي تقاس بالوقت الذي تستغرقه الشركات لنشر القوائم المالية التي تم مراجعتها، حيث تشير هذه الخاصية إلى أن القوائم المالية يجب أن تكون متاحة لجمهور المستخدمين خلال فترة معقولة من تاريخ نهاية السنة المالية، وإلا ستكون المنفعة من هذه القوائم ضعيفة، ومن ثم فإن فعالية لجنة المراجعة في القيام بمهامها يمكنها التأكد من توفير التقارير المالية في التوقيت المناسب الذي يفي برغبات أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (Rochmah & Mohd, 2012).

كما توصل (Afify, 2009) إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين وجود لجنة المراجعة وتأخر تقرير المراجع، وفي سياق العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة وتوقيت التقرير المالي تقوم على أساس منطقي، مؤداه أن لجنة المراجعة تكون فعالة إذا قامت بمهامها الإشرافية على التقرير المالي وذلك سيؤثر على جودة التقرير المالي وهو الأمر الذي يؤدي إلى عرض المعلومات المالية في التوقيت المناسب.

وبناء عليه، فإن فعالية لجنة المراجعة تعد العامل الهام الذي يؤثر على توقيت التقارير لذلك ينبغي إعادة النظر في كيفية تحسين فعالية لجنة المراجعة ومن ثم تحسين توقيت التقارير المالية، لذلك كانت الحاجة إلى ضرورة تطوير دورها من خلال الاهتمام بالخبرة الصناعية إلى جانب الخبرة المالية (Braiotta, et al., 2009).

أولاً- تأثير الخبرة الصناعية للجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري:

تناولت العديد من الدراسات (Abdifatah, 2018; Abdulaziz, 2015; Cohen, et al., 2013) خصائص لجنة المراجعة من زوايا مختلفة مثل العلاقة بين لجنة المراجعة وجودة الأرباح (حجم لجنة المراجعة، استقلال، الخبرة المالية، نسبة الأسهم المملوكة لأعضاء اللجنة وغيرها) لكن هناك عدد قليل من الدراسات تناولت تأثير لجنة المراجعة على الإفصاح.

وقد أشار (Wang, et al., 2015) إلى وجود ارتباط إيجابي بين لجنة المراجعة والشفافية، إضافة إلى التأثير الإيجابي للجنة المراجعة على شفافية المعلومات وجودة الأرباح. كما توصل (Mulyani & Fettry, 2016) إلى وجود تأثير إيجابي لاجتهاد نشاط لجنة المراجعة على جودة التقرير المالي، كما كشف عن أن الارتباط بين اجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري يؤدي لتحسين جودة التقرير المالي.

ومن ثم فإن فعالية آليات الحوكمة توفر الحافز للمديرين على جعل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها اختيارياً أكثر دقة (Ee, et al., 2015). وهو ما يتطلب توضيح دور الخبرة الصناعية للجنة المراجعة في تحقيق صدق الإفصاح بالقوائم المالية، والذي يمكن بيانه على النحو التالي (Wang, et al., 2015):

- توافر الخبرة الصناعية لأعضاء لجنة المراجعة إلى جانب الخبرة المالية: يمكنها من فهم جوانب تقييم التقارير المالية سواء فيما يتعلق بالقضايا المحاسبية الخاصة بجوانب الاعتراف بالإيراد والنفقات التقديرية

في بعض الصناعات ذات الطبيعة الخاصة، إضافةً إلى تحديد مجالات التلاعب المحاسبي بما يحقق دقة المعلومات التي تفصح عنها الشركة، إضافة إلى التعرف على المخاطر التي تواجه الصناعة ومدى تأثيرها على التقارير المالية ومن ثم المصادقية في الإفصاح عن المخاطر.

- توافر الخبرة الصناعية لأعضاء لجنة المراجعة يمكن اللجنة من تقييم الخدمات بخلاف المراجعة: ومن ثم ضمان استقلالية المراجع الخارجي بما يضمن مصادقية رأيه في القوائم المالية نتيجة انخفاض الضغوط عليه من جانب الإدارة في حالة توافر الخبرة الصناعية لأعضاء اللجنة مقترنة باستقلاليتها بما يضمن في النهاية زيادة مستوى وجودة الإفصاح.

- توافر الخبرة الصناعية للجنة المراجعة يمكنها من الحيادية: في لعب دور الوساطة في حالة وجود خلافات بين المراجع والإدارة، نظراً لمعرفتها بالصعوبات التي تواجه تطبيق المعايير المحاسبية، ومن ثم العمل على حل تلك الخلافات بشكل سريع يمكن من تخفيض فترة تأخر التقارير وهو ما ينعكس في النهاية على منفعة القوائم المالية. حيث أن الفهم الجيد للصناعة يسمح للجنة المراجعة من التحقق من صحة المعلومات الواردة بالقوائم المالية.

-توافر الخبرة الصناعية للجنة المراجعة يمكنها من الإشراف الجيد على المراجعة الداخلية: بما يضمن جودة عمل المراجعة الداخلية، ومن ثم تخفيض احتمالات التلاعب بالقوائم المالية وهو ما ينعكس على جودة الإفصاح بالقوائم المالية.

ثانياً- تأثير الخبرة الصناعية للجنة المراجعة على العلاقة مع المراجع الخارجي:

يلعب كل من المراجع ولجنة المراجعة دوراً هاماً في الرقابة على عملية التقرير المالي، فمن المتوقع أن الخبرة الصناعية للجنة المراجعة سوف تعزز جودة التقرير المالي، بحيث أن الخبرة الصناعية لأعضاء لجنة المراجعة تمكنهم من فهم تعقيدات الصناعة والمخاطر المحتملة إضافة إلى التواصل بشكل أكثر فعالية مع مراجع الحسابات. كذلك فإن الخبرة الصناعية للجنة المراجعة من المحتمل أن تكون في موقع أفضل لفهم طبيعة ونطاق مراجعة الحسابات والجهد المطلوب من المراجعين لتوفير تأكيد حول جودة التقارير المالية (Mulyani & Fettry, 2016).

ولا شك أن عدم توافر الخبرة الصناعية للجنة المراجعة سيؤدي إلى طلب الحصول على مستوى عالٍ من التوكيد (Assurance) من مراجعي الحسابات مما قد يؤدي إلى ارتفاع أتعاب المراجعة. وأحد التفسيرات لهذا الاستنتاج أن الأعضاء ذوي الخبرة المالية يدركون التهديدات المحتملة التي يمكن أن تؤثر بها الأتعاب للخدمات بخلاف المراجعة على الاستقلال، ومن ثم فتوافر الخبرة الصناعية يمكن لجنة المراجعة من التقييم الفعال ما إذا كانت الخدمات بخلاف المراجعة تضيف قيمة للشركة دون التأثير على استقلال المراجع (Cohen, 2013).

وبالرغم من الدور القوي الذي يلعبه المراجع الخارجي في الشركة إضافة إلى أهمية استقلال المراجع فلا يتوقع أن يتحقق ذلك بدون إنشاء لجنة المراجعة، بحيث يساعد إنشاء هذه اللجنة في تحسين حوكمة الشركات من خلال مراجعة القوائم المالية، واستعراض الرقابة الداخلية وتحسين السياسات المحاسبية التي تعتمد عليها، وتشير النتائج لوجود علاقة معنوية بين لجنة المراجعة ونزاهة القوائم المالية والتي تسهم في تحسين جودة حوكمة الشركات (Okpala, 2012).

كما أن المديرين المستقلين يميلون إلى تعيين مراجعين ذوي جودة عالية لإعطاء مزيد من الضمانات للمستثمرين بأن القوائم المالية للشركة تم عرضها بصدق (Yasin & Nelson, 2012). وبذلك فإن استقلال كل من لجنة المراجعة والمراجع الخارجي يمكنهما من الرقابة الفعالة بما يضمن التقليل من السلوك الانتهازي للإدارة (Zgarni, et al., 2016).

وامتداداً لعلاقة لجنة المراجعة بالمراجع الخارجي تناولت دراسة (Salleh & Stewart, 2012) تأثير خبرة لجنة المراجعة على توقعات المراجعين حول دور الوساطة الذي يمكن أن تلعبه لجنة المراجعة في حل الخلافات بشأن القضايا المحاسبية بين الإدارة والمراجعين، وهو ما يوليه المراجعون اهتماماً كبيراً لأن حل الخلافات يعد خطوة ضرورية لانتهاء من القوائم المالية وإصدار رأي غير متحفظ عنها (Unqualified Audit Opinion)، كما أن لجنة المراجعة الفعالة ينبغي أن تعزز القوة التفاوضية للمراجع ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية.

فرغم أن قواعد الحوكمة وسوق المال تتطلب أن تتضمن لجنة المراجعة عضواً على الأقل ذا خبرة مالية إلا أنه لا توجد متطلبات بشأن أن يكون عضو لجنة المراجعة من الصناعة أو ذي خبرة في مجال الصناعة، وتوصلت الدراسة إلى أن كلاً من الخبرة المالية والصناعية لدى أعضاء لجنة المراجعة تؤثر من وجهة نظر المراجعين الخارجيين على دور لجنة المراجعة في تسوية المنازعات أو الخلافات بين العميل والمراجع (Salleh & Stewart, 2012).

ويحظى الوسيط -لجنة المراجعة- بثقة الطرفين المتنازعين -الإدارة والمراجع الخارجي- عندما يمتلك خبرات ذات صلة بالقضايا المتنازع عليها، لذا فمن المهم أن يمتلك أعضاء لجنة المراجعة الخبرة اللازمة إذا أرادوا لعب دور الوسيط الفعال في حل القضايا الخلافية بين الإدارة والمراجع، ومن ثم ففي حالة النزاع بين الإدارة والمراجع تتمتع لجنة المراجعة بمزيد من الثقة نتيجة قدرتها على فهم الأسباب الكامنة وراء المشكلة عندما يتوافر لها مستوى مرتفع من الخبرة الصناعية إلى جانب الخبرة المالية، ومن ثم يتوقع المراجعون أن تلعب لجنة المراجعة دوراً كبيراً في الوساطة في حالة ما إذا توافر في أعضائها الخبرة المالية والصناعية مقارنة بتوافر الخبرة المالية فقط، ومن ثم فإن الخبرة الصناعية تعد أمراً أساسياً لتمكين لجنة المراجعة من اتخاذ قرارات جيدة (Salleh & Stewart, 2012).

وفي سياق العلاقة بين لجنة المراجعة وآليات الحوكمة الداخلية يري (Abdulaziz, 2015) أن فعالية لجنة المراجعة تزيد عندما يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بخبرة صناعية إلى جانب الخبرة المالية والمحاسبية، ويشير إلى أنه عندما يمتلك أعضاء لجنة المراجعة كل من الخبرة الصناعية إلى جانب الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، فإن ذلك يعزز دور اللجنة في تحسين جودة المراجعة الداخلية أكثر من توافر خبرة في مجال المراجعة فقط، كما أن لجان المراجعة التي يتمتع أعضاؤها بخبرة صناعية إضافة إلى تكرار الاجتماعات لها تأثير على المراجعة الداخلية، وعليه تؤثر الخبرة الصناعية على قدرة لجنة المراجعة في الرقابة على إعداد التقرير المالي حيث يكون لديها فهم كامل للشركة مما يساهم في تحسين القدرة على الرقابة.

يرى الباحث أن لجان المراجعة بصفقتها آلية من آليات الحوكمة تساهم في تعزيز استقلالية المراجع الخارجي بما ينعكس على طمأنة جمهور مستخدمي القوائم المالية وزيادة ثقتهم بتقرير المراجع وبالقوائم المالية، وذلك من خلال تحسينها لفعالية أنظمة الرقابة، ومن خلال تنظيمها ومراقبتها لعلاقة المراجع مع إدارة الشركة، ومن الضروري أن يمتلك أعضاء لجنة المراجعة الخبرة الصناعية إلى جانب الخبرة المالية اللازمة إذا أرادوا لعب دور الوسيط الفعال في حل القضايا الخلافية بين الإدارة والمراجع. كما تساهم لجنة المراجعة كذلك في تحسين مستوى جودة الإفصاح عن المعلومات المالية، إذ أن الشركات التي تلتزم بتطبيق

الحوكمة تتجه نحو الإفصاح عن المزيد من المعلومات المالية بشكل اختياري مما يسهم وبشكل فعال في استعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية.

ثالثاً- تأثير هيكل الملكية على الإفصاح الاختياري:

تعتبر الحماية القانونية أحد الآليات التي تحد من مشاكل الوكالة، حيث أن توافر الحماية القانونية تمنح المساهمين الخارجيين قوة خاصة لحماية استثماراتهم من استغلال الإدارة لهم (إبراهيم، 2004). وتتمثل الحماية القانونية في طبيعة النظام القانوني المطبق بالدولة وقوة تنفيذ أحكام تلك القوانين، وتساعد الحماية القانونية في تفسير الاختلافات في هيكل ملكية الشركات بين الدول المختلفة، حيث يعتبر غياب أو قصور الحماية القانونية على مستوى الدولة دافع قوي لزيادة رغبة المستثمرين نحو تكوين وبناء آليات رقابية بديلة على مستوى الشركة.

ويعتبر تركيز الملكية من أهم تلك الآليات حيث تنعكس حصص المساهمين على زيادة محفزاتهم وقدرتهم على رقابة إدارة الشركة بشكل أكثر فعالية. لذلك تعتبر الشركات التي تتسم بتركيز الملكية ووجود كبار المساهمين تكون أكثر شيوعاً في الدول ذات الحماية القانونية الضعيفة للمساهمين الخارجيين (La Porta, et al., 2019; Kim, et al., 2017).

وبالتالي فإن الدول التي تكون فيها الحماية القانونية ضعيفة فإن المستثمرين قد لا يقبلوا على استثمار أموالهم في هذه الشركات لأنهم سيحتاجون إلى حماية قانونية ضد استغلال الإدارة وكبار الملاك، لذلك من المتوقع أن تظل هذه الشركات تحت السيطرة العائلية حيث تعمل على تمويل معظم استثماراتها ذاتياً أو بالاعتماد على بعض أشكال تركيز الملكية، ويرجع ذلك إلى أن حيازة المالك لحصة مسيطرة تخلق لديه الدافع لجمع المعلومات ومراقبة الإدارة (إبراهيم، ٢٠٠٤).

وبالتالي فإن زيادة متطلبات الإفصاح ينتج عنها انخفاض كمية المنافع الخاصة التي يتمتع بها كبار المساهمين، الأمر الذي يحفزهم على تخفيض مستوى تركيز الملكية لأن إقبالهم على زيادة حصص مساهمتهم في ملكية الشركات لن يحدث إلا في ظل توقع عوائد إضافية لمقابلة وتعظيم التكاليف الإضافية لتركيز الملكية والمتمثلة في زيادة مستوى المخاطرة الناتجة عن عدم تنوع مجالات استثماراتهم (Bushman & Smith, 2020). وبالتالي قد ينتج عن انخفاض متطلبات الإفصاح زيادة رغبة كبار المساهمين إلى تركيز ملكيتهم من ناحية، ويخلق الحافز لدى صغار المساهمين على تخفيض مساهمتهم لارتفاع المنافع الخاصة التي يحصل عليها كبار المساهمين من ناحية أخرى. كما أن محاولات العديد من كبار المساهمين المسيطرين على الكثير من الشركات لحجب المعلومات عن أنشطة الشركة من خلال إصدار إفصاحات محدودة أو تشويه وتحريف المعلومات لإخفاء السلوكيات الانتهازية، وتعتبر من العوامل التي تؤكد تأثير مستوى الإفصاح والشفافية على هيكل الملكية بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على زيادة قدرة المساهمين الخارجيين والمحليين على ضبط السلوك الانتهاري لكبار المساهمين (La Porta, et al., 2019).

وتأسيساً على ذلك، يرى الباحث أن نمط تركيز الملكية قد يصبح عائقاً كبيراً في تحقيق مستويات الإفصاح المرضية عن الاستدامة، أما الملكية المشتتة فهي قد تساهم في رفع مستويات الإفصاح الاختياري عن الاستدامة.

4/8: تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث:

تعد لجنة المراجعة وهيكل الملكية أحد أهم آليات الحوكمة التي قد تؤثر بشكل أو بآخر على عملية الإفصاح المحاسبي، ومن ثم تستهدف الدراسات السابقة عرض الدراسات التي تناولت تأثير هاتين الآليتين ضمن آليات الحوكمة على الإفصاح المحاسبي، ولعل أهم هذه الدراسات من وجهة نظر الباحث هي:

• دراسة (Liu, 2020):

استهدفت تلك الدراسة بحث العلاقة بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المعلومات المستقبلية في سوق الأوراق المالية الصيني. وطبقت الدراسة على عينة من الشركات مكونة من جميع الشركات المقيدة في سوق شانغهاي للأوراق المالية (SHSE) خلال الفترة ما بين 2008: 2012 م. واعتمدت الدراسة على تنبؤات الإدارة بالأرباح كمقياس للمعلومات المستقبلية.

وأشارت الدراسة إلى أن تطبيق بعض آليات الرقابة مثل الخبرة المالية لأعضاء لجان المراجعة واستقلال مجلس الإدارة من شأنه تحسين مدى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية نتيجة تحسين حافز المديرين على الإفصاح، ومع ذلك، فإن حجم إشراف المجلس وانفصال دور الرئيس التنفيذي عن رئيس مجلس الإدارة يكون قدرته على تفسير التحسن في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ضئيلاً، وفي المقابل، يلعب هيكل الملكية دوراً أساسياً في تحديد سياسات الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. إضافة إلى أن الشركات ذات الملكية الأجنبية تتجه نحو مزيد من الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، ومما يجب الإشارة إليه أن العلاقة بين ملكية الدولة والإفصاح عن المعلومات المستقبلية علاقة غير خطية خاصة عندما تكون ملكية الدولة أكبر من 33%.

وتأسيساً على ما سبق فإن هذه الدراسة اقتضت على دراسة خاصة واحدة للجنة المراجعة وهي الخبرة المالية لأعضائها وهو ما يعد غير كافٍ للحكم على دورها في التأثير على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، إضافة أن الدراسة اقتضت على تناول مؤشر واحد من مؤشرات الإفصاح الاختياري وهو المعلومات المستقبلية فقط.

• دراسة (Katmon & Farooque, 2019):

استهدفت تلك الدراسة بحث تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية على العلاقة بين جودة الإفصاح وإدارة الأرباح في الشركات البريطانية، لا سيما وأن آليات حوكمة الشركات لها أثر كبير على إدارة الأرباح كتأثيرها على جودة الإفصاح. وتناولت الدراسة لجنة المراجعة ومجلس الإدارة كآليتين للحوكمة، كما اعتمدت الدراسة على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، ودقة تنبؤات المحللين كمؤشر لجودة الإفصاح. واعتمدت الدراسة على عينة من 290 مشاهدة خلال الفترة ما بين 2005: 2008 م، وتم تطبيق نموذج الانحدار لاختبار الفروض. وتشير النتائج لوجود علاقة سلبية ومعنوية بين إدارة الأرباح وجودة الإفصاح، كما أكدت الدراسة على ضرورة الاهتمام بآليات حوكمة الشركات لزيادة جودة الإفصاح من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

وتأسيساً على ما سبق فإن ما توصلت إليه الدراسة يؤكد على أهمية الاهتمام بجودة الإفصاح كمحرك لتخفيض ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاهتمام بآليات الحوكمة.

• دراسة (Abdifatah, 2018):

استهدفت تلك الدراسة بحث دور لجنة المراجعة في الإفصاح عن المعلومات غير المالية، مع التركيز على الإفصاح عن رأس المال الفكري (Intellectual capital (IC)، بعد حدوث تغيرات هامة في البيئة المالية ووظائف لجنة المراجعة نتيجة للتغير في حاجة أصحاب المصالح للمعلومات إضافة إلى

الاهتمام بشأن تقديم تقارير متكاملة، الأمر الذي يتطلب أن يمتد دور لجنة المراجعة بما يضمن تحقيق جودة المعلومات غير المالية ومن ثم الجودة الشاملة للتقارير المالية.

واعتمدت الدراسة على عينة من 51 شركة من كبرى الشركات الماليزية خلال الفترة (2008: 2010م) بإجمالي 153 مشاهدة، لدراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (الحجم، الاستقلال، والخبرة المالية، والاجتماعات) ومدى وجود الإفصاح عن رأس المال الفكري. وتشير النتائج إلى الدور الإيجابي والقوي للجنة المراجعة في الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق برأس المال الفكري ومكوناته (الداخلي والخارجي والبشري)، بما يؤكد على ضرورة التوسع في دور لجنة المراجعة في الإشراف على التقرير المالي من خلال توجيه الانتباه إلى دورها في التقارير المالية المتكاملة (المعلومات المالية وغير المالية).

وتأسيساً على ما سبق ورغم تناول الدراسة لتأثير خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عن المعلومات غير المالية، إلا أنها لم تتناول الخبرات بخلاف الخبرة المالية، كما اقتصرَت الدراسة على الإفصاح عن رأس المال الفكري دون غيره من مؤشرات الإفصاح.

• دراسة (Kallamu & Saat, 2018):

استهدفت تلك الدراسة دراسة تأثير خصائص لجنة المراجعة على أداء الشركات الماليزية في الفترتين السابقتين والتالية على إصدار دليل حوكمة الشركات الماليزي، بهدف تحديد الخصائص التي تؤثر على أداء الشركات الماليزية والتي اعتمدت الدراسة في قياسه على العائد على الأصول (Return (ROA on assets، ونموذج Tobin's Q. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد. ويتألف مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة ضمن القطاع المالي في السوق الرئيسي لبورصة ماليزيا والتي سميت بعد ذلك بسوق كوالالمبور للأوراق المالية. والتي بلغ عددها 37 شركة خلال الفترة من 2007: 2011 م، أي ما يمثل 185 مشاهدة. وتتضمن البنوك التجارية، والبنوك الاستثمارية والبنوك الإسلامية وشركات التأمين، ونظراً لقلّة العدد استخدمت كلها كعينة للدراسة. بحيث تمثل فترة ما بعد إصدار دليل حوكمة الشركات، في حين كان عدد الشركات المالية في فترة ما قبل إصدار دليل الحوكمة (1992: 1996) (36، 40، 44، 47، 54)، على التوالي وهو ما يمثل 221 مشاهدة خلال فترة التطبيق.

وتشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين استقلال أعضاء لجنة المراجعة والربحية في حين أن ازدواج العضوية بين لجنة المراجعة Review Committee ولجنة المكافآت Remuneration Committee يرتبط سلبياً ومعنوياً بالربحية. وتدعم النتائج نظرية الوكالة في أن استقلال المديرين يوفر رقابة فعالة على الإدارة، وبالتالي تعزيز الربحية، والحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومن ثم تعزيز الأداء في النهاية. كما أشارت النتائج إلى تحسن ممارسات حوكمة الشركات في الشركات المالية الماليزية بعد إصدار دليل حوكمة الشركات عن الفترة التي سبقت إصداره.

وتأسيساً على ما سبق فقد اقتصرَت الدراسة على استقلال لجنة المراجعة وازدواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة باللجان الأخرى مثل لجنة التعويضات أو المكافآت دون الاهتمام بخبرة أعضاء لجنة المراجعة وهو ما يعدّ غير كافٍ للحكم على فعالية لجنة المراجعة في التأثير على أداء الشركة.

• دراسة (Dobija, 2016):

استهدفت تلك الدراسة بحث العلاقة بين ممارسات لجنة المراجعة المتعلقة بالإشراف على التقرير المالي والمراجع الخارجي، واعتمدت الدراسة على اللقاءات غير الرسمية مع عدد من الإدارات في الشركات البولندية. واعتمدت على الدراسة الوصفية الاستكشافية لفحص ممارسات لجنة المراجعة. وتشير الدراسة إلى ضرورة تحول لجان المراجعة من الطابع الشكلي إلى الإشراف الفعلي على المراجعيين الخارجيين، إضافة إلى التقرير المالي. ولتحقيق فعالية لجنة المراجعة في أداء مسؤوليتها، يجب أن يكون

لديها قدرة على الوصول إلى أكبر قدر من الموارد بما في ذلك الموارد التنظيمية التي ستوفر لها درجة أكبر من الاستقلالية في أداء المهام الموكلة إليها، إضافة إلى أهمية جودة الموارد البشرية.

ولكي تتمكن لجنة المراجعة من الرقابة على المراجع الخارجي يجب أن يتوافر لأعضائها المعرفة والخبرة في المحاسبة والمراجعة. ومن المهم أيضاً أن يحترم المراجع خبرة أعضاء اللجنة. ويجب أن يدرك أعضاء لجنة المراجعة أن الإشراف على التقرير المالي والمراجع الخارجي يجب أن تتم على الأقل أربع مرات سنوياً. حيث أن توافر الخبرة وتكرار الاجتماعات يجعل لجنة المراجعة قادرة على طرح الأسئلة الصحيحة، واكتشاف الأخطاء.

وتأسيساً على ما سبق حاولت الدراسة تناول محاور التفاعل بين لجنة المراجعة والمراجعة الخارجية وضرورة أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة الكافية لتحقيق ذلك، إلا أنها اقتصرت ذلك على الخبرة المحاسبية والمراجعة دون التطرق للخبرة الصناعية.

• دراسة (Ee, et al., 2015):

استهدفت تلك الدراسة بحث العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وجودة المعلومات المستقبلية في سوق الأوراق المالية الصيني، وتم استخدام تنبؤات المبيعات كمؤشر للمعلومات المستقبلية، كما استخدمت الدراسة الدقة كمقياس لجودة المعلومات المفصح عنها. وقام الباحثون بدراسة تأثير خصائص حوكمة الشركات على دقة تنبؤات المبيعات، باستخدام التقارير السنوية لـ 973 شركة صينية مقيدة في سوق الأوراق المالية عام 2010م، واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار لاختبار الفروض.

وتوصل الباحثون إلى أن حوكمة الشركات الجيدة لها تأثير إيجابي ومعنوي على دقة تنبؤات المبيعات المفصح عنها. باعتبار أن الشركات ذات الحوكمة الجيدة تقدم تنبؤات دقيقة للمبيعات أكثر من مجرد تقديم مناقشات كمية عن اتجاه المبيعات، كما تشير إلى أن الشركات ذات الحوكمة الجيدة أكثر توجهها نحو تقديم معلومات غير مالية دقيقة (خطط الإنتاج والمبيعات المستهدفة). كما توصل الباحثون أيضاً إلى أن الحوكمة الجيدة للشركات ترتبط إيجابياً مع الإفصاح عن تنبؤات المبيعات بشكل أكثر تحفظاً. إضافة إلى أن الباحثين لم يتوصلوا لتأثير معنوي وإيجابي لحوكمة الشركات الجيدة، وتخفيض الانحرافات بين تنبؤات المبيعات والمبيعات الفعلية أي انخفاض أخطاء التنبؤات.

وتأسيساً على ما سبق أكدت الدراسة على دور حوكمة الشركات في تحقيق دقة المعلومات غير المالية، إلا أنها اقتصرت على تناول المعلومات المستقبلية دون غيرها من مؤشرات الإفصاح الاختياري.

• دراسة (Vlaminck & Sarens, 2015):

استهدفت تلك الدراسة بحث تأثير خصائص لجنة المراجعة على جودة القوائم المالية، والتي استخدمت الدراسة المستحقات الاختيارية كمؤشر عليها، واعتمدت الدراسة على بيانات من عامي 2008: 2009 م، لعينة من 60 شركة بلجيكية والتي أنشأت لجنة مراجعة وفقاً لمتطلبات الحوكمة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي ومعنوي بين استقلال لجنة المراجعة وجودة القوائم المالية، حيث أن المديرين المستقلين لديهم قدرة أكبر على مقاومة ضغوط الإدارة والحفاظ على الموضوعية. كما توصلت لوجود علاقة إيجابية ومعنوية بين نسبة شغل أعضاء لجنة المراجعة لأكثر من ثلاث وظائف إدارية وجودة القوائم المالية، وهو ما يثير العديد من التساؤلات باعتبار أن انشغال أعضاء اللجنة في أكثر من منصب قد يعيق دورهم في الرقابة على سلوك الإدارة وعملية التقرير المالي، إلا أن

الباحثين فسروه بأن المديرين المستقلين الذين يشغلون العديد من المناصب يكونون أكثر اهتماماً بحماية سمعتهم ومن ثم زيادة الاهتمام بسلوك الإدارة وهو ما ينعكس على جودة القوائم المالية.

وتأسيساً على ما سبق اقتصرت الدراسة على الاهتمام باستقلال لجنة المراجعة دون غيره من محددات فعالية لجنة المراجعة. إضافة إلى تفسير شغل أعضاء لجنة المراجعة لعدة مناصب إدارية وهو ما قد يتطلب مزيداً من البحث.

• دراسة (Wang, et al., 2015):

استهدفت تلك الدراسة اختبار العلاقة بين إنشاء لجنة المراجعة وشفافية المعلومات، وأيضاً دراسة العلاقة بين لجنة المراجعة وجودة الأرباح. وتم تطبيق نموذج الانحدار لدراسة العلاقة بين إنشاء لجنة المراجعة، وشفافية المعلومات، والعلاقة بين إنشاء لجنة المراجعة وجودة الأرباح. بالتطبيق على الشركات العاملة في مجال صناعة الإلكترونيات في تايوان عام 2011. كما تم تطبيق نموذج معادلات المحاكاة Simultaneous equation models لدراسة التفاعل بين لجنة المراجعة وشفافية المعلومات وجودة الأرباح. وتشير النتائج إلى الارتباط الإيجابي بين إنشاء لجنة المراجعة وكل من شفافية المعلومات، وجودة الأرباح.

وتأسيساً على ما سبق اقتصرت الدراسة على تناول تأثير وجود لجنة المراجعة على شفافية المعلومات وجودة الأرباح، دون دراسة تأثير خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح بالقوائم المالية.

• دراسة (Kavitha, 2014):

استهدفت تلك الدراسة بحث تأثير آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري (Discretionary Disclosure) في الشركات الهندية. وبالتحديد تأثير آليات الحوكمة الداخلية (خصائص لجنة المراجعة، وخصائص مجلس الإدارة، وهيكل الملكية) على مدى الإفصاح الاختياري في البيئة الهندية. وتتميز الدراسة عن الدراسات الأخرى لتناولها عدة آليات للحوكمة، وتوفير إطار لتقييم أثرها على مدى الإفصاح الاختياري. كما تناولت الدراسة ممارسات الإفصاح الاختياري للشركات المدرجة في سوق بومباي للأوراق المالية خلال الفترة 2006: 2011م. واعتمدت الدراسة في قياس الإفصاح الاختياري على مؤشر يتناول 110 عنصراً.

وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الزيادة في الإفصاح الاختياري خلال فترة الدراسة إلا أن مستوى الإفصاح مازال منخفضاً نسبياً، كما أوضحت نتائج الدراسة أن آليات حوكمة الشركات الداخلية لها تأثير معنوي على مدى الإفصاح الاختياري. بالرغم من أن تأثير المجلس لم يتم تدعيمه بنتائج تحليل الانحدار، كما أكدت الدراسة أن تحسين آليات حوكمة الشركات الداخلية سيؤدي إلى المزيد من الإفصاح بما يعود بالنفع على أصحاب المصالح.

وتأسيساً على ما سبق ورغم تناول الدراسة لمتغيرات هامة في التأثير على مستوى الإفصاح الاختياري إلا أنها لم تتناول الخبرة الصناعية للجنة المراجعة، كما لم تتناول تأثير المراجع الخارجي على الإفصاح الاختياري.

• دراسة (Sun, et al., 2014):

استهدفت تلك الدراسة التحقق من فعالية خصائص لجان المراجعة في الحد من إدارة الأرباح الحقيقية، حيث تدرس العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (والمتمثلة في: الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة، الأسهم المملوكة لأعضاء لجنة المراجعة، المناصب الإدارية الأخرى، تعاقب أعضاء لجنة المراجعة) وأنشطة التلاعب الحقيقية. وقد تم التطبيق على عينة من الشركات الأمريكية

التي يتوافر لديها الحافز للقيام بإدارة الأرباح الحقيقية خلال الفترة من 2007: 2010م، بإجمالي مشاهدات بلغت 100 مشاهدة موزعة (18، 24، 30، 20 شركة) خلال الفترة، منهم 58 مشاهدة لشركات صناعية و42 لشركات غير صناعية. واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار لتفسير النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين أعضاء لجنة المراجعة الذين يشغلون مناصب إدارية أخرى، وإدارة الأرباح الحقيقية والتي تقاس بالتدفقات النقدية غير العادية من العمليات والمصروفات التقديرية غير العادية وتكاليف الإنتاج غير العادية، ويمكن تفسير ذلك بأن أعضاء لجان المراجعة الذين يشغلون مناصب إضافية أقل فعالية في الحد من إدارة الأرباح الحقيقية. وتتسق تلك النتائج مع فكرة أن انشغال أعضاء لجنة المراجعة بضعف فعالية الرقابة نتيجة عدم توافر الوقت الكافي لتحديد الانحرافات أو المخالفات. كما لم تتوصل الدراسة لأي دليل معنوي على العلاقة بين باقي خصائص لجنة المراجعة الموضحة أعلاه وإدارة الأرباح.

وتأسيساً على ما سبق اقتصرَت الدراسة على تأثير خصائص لجنة المراجعة على إدارة الأرباح كأحد مؤشرات جودة التقارير المالية، دون دراسة المؤشرات الأخرى سواء التوقيت أو المحتوى المعلوماتي المتمثل في الإفصاح الاختياري، كما لم تتناول الدراسة تأثير الخبرة الصناعية على جودة التقارير المالية.

• دراسة (Jennifer, et al., 2014):

استهدفت تلك الدراسة اختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (الاستقلال، الخبرة، الحجم، الاجتهاد)، وقدرة الشركة على توجيه توقعات المحللين لمقابلة أرباح الشركة. ويشير الباحثون إلى أن فعالية لجنة المراجعة قادرة على الحد من ميل المديرين نحو تخفيض التوقعات لتجنب مفاجآت الأرباح السلبية. وطبقت الدراسة على الأرباح ربع السنوية خلال الفترة من 1996: 2004م، بإجمالي مشاهدات بلغت 4189 مشاهدة.

كما تشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط بين أي من خصائص لجنة المراجعة وميل المديرين أو حافز المديرين على تخفيض توقعات المحللين لتجنب المفاجآت السلبية للأرباح في الفترة 1996: 2002م والتي سبقت قانون ساربنس أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act). في المقابل انخفض تأثير الإدارة على تخفيض توقعات المحللين في الشركات التي تضم لجان مراجعة يتسم أعضاؤها بالاستقلال في الفترة 2003: 2004م والتي تلت قانون ساربنس أوكسلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الاحتمال يكون أقل بكثير في حالة وجود لجنة مراجعة أكثر اجتهاداً وتضم نسبة كبيرة من الأعضاء ذوي الخبرة المحاسبية، والمالية.

وتأسيساً على ما سبق ورغم تناول الدراسة لفعالية لجنة المراجعة في تجنب مفاجآت الأرباح السلبية، إلا أنها لم تتناول أثر الخبرة الصناعية لأعضاء لجنة المراجعة في التأثير على ميل المديرين لتخفيض توقعات المحللين لتجنب المفاجآت السلبية للأرباح.

• دراسة (Abernathy, et al., 2014):

استهدفت تلك الدراسة اختبار العلاقة بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وتوقيت التقرير المالي، وكيف يؤثر مصدر الخبرة المحاسبية (مدير مالي، مراجع) على توقيت التقرير المالي. وطبقت الدراسة على 332 شركة بإجمالي عدد مشاهدات 996 مشاهدة خلال الفترة ما بين 2006: 2008م. واعتمدت الدراسة على تأخر تقرير المراجعة (Audit report lag (ARL) وتأخر إعلان الأرباح (Earnings announcement lag (EAL) كمقاييس للتوقيت.

وتشير النتائج إلى أن الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة ترتبط بتوقيت المعلومات المحاسبية، علاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن الخبرة المحاسبية المكتسبة من (العمل كمراجع) ترتبط بتوقيت التقرير المالي، بينما الخبرة المحاسبية المكتسبة من (المدير المالي) لا ترتبط بتوقيت التقرير، كما توصلت إلى أن رئيس لجنة المراجعة الذي يكتسب الخبرة من (العمل كمراجع) ترتبط بشكل معنوي مع توقيت التقرير المالي، كما أشارت الدراسة إلى أن الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة تسهم في فعالية اللجنة من خلال تحسين توقيت المعلومات المالية.

وتأسبياً على ما سبق ورغم تناول الدراسة لأحد أهم محددات جودة التقارير المالية والمتمثل في عنصر التوقيت، إلا أنها اقتصررت على تناول الخبرة المالية لأعضاء اللجنة دون تناول محددات فعالية لجنة المراجعة وفي مقدمتها الخبرة الصناعية.

• الفجوة البحثية واشتقاق فروض الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق للدراسات ذات الصلة يتبين للباحث أن غالبية الدراسات استهدف العلاقة بين لجان المراجعة والإفصاح الاختياري بشكل عام دون التركيز على الإفصاح عن الاستدامة، كما تبين أن الدراسات السابقة لم تعط الاهتمام الكافي لهيكل الملكية من ناحية تأثيره على مستوى الإفصاح الاختياري بشكل عام والإفصاح عن الاستدامة بشكل خاص. بالإضافة إلى ذلك، لم تستعرض الدراسات السابقة أهم جهود الهيئات المهنية في تطوير عمليات الإفصاح المحاسبي لتصل إلى مراحل الإفصاح عن الاستدامة. وبالتالي، يرى الباحث أن ذلك يعد فجوة بحثية يمكن تغطيتها من خلال الدراسة الحالية، ومن ثم يمكن صياغة الفروض الإحصائية للدراسة على الشكل العدم التالي:

الفرض الأول- لا يوجد تأثير معنوي لاختلاف هيكل الملكية على مستوى الإفصاح الاختياري عن استدامة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الثاني- لا يوجد تأثير معنوي للجنة المراجعة (مقيسه بخصائصها) على مستوى الإفصاح الاختياري عن استدامة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

5/8 - الدراسة التطبيقية:

يمكن للباحث عرض جوانب الدراسة التطبيقية من خلال توضيح آلية قياس متغيرات الدراسة، ونموذج اختبار الفروض الإحصائية، ومجتمع وعينة الدراسة، وأهم نتائج الدراسة، على النحو التالي:

1/5/8: أدوات قياس متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في كلٍ من هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة (كمتغيرات مستقلة) ومستوى الإفصاح عن الاستدامة (كمتغير تابع)، ومن ثم يمكن عرض أدوات قياس المتغيرات على النحو التالي:

أولاً: المتغيرات المستقلة للدراسة:

أ- لجنة المراجعة:

يتمثل المتغير المستقل الأول للدراسة في لجنة المراجعة الداخلية وهو متغير لا يمكن قياسه منفرداً ولكن أجمعت الدراسات على أن يتم قياسه من خلال الخصائص المتعلقة بها، والتي يمكن الحصول على البيانات الخاصة بها من تقارير مجلس الإدارة المنشورة للشركات الممثلة في عينة الدراسة، وسوف يتم قياس هذا المتغير بالاعتماد على الخصائص التي تضمنها دليل قواعد الحوكمة المصري الصادر بتاريخ 2016/7/26 ويتضمنها الجدول التالي (Zgarni, et al., 2016):

-	خلو لجنة المراجعة الداخلية من التنفيذيين.
-	عدد أعضاء لجنة المراجعة الداخلية ثلاثة فأكثر.
-	وجود عضو ذو خبرة مالية ومحاسبية على الأقل ضمن أعضاء لجنة المراجعة الداخلية.
-	عدد اجتماعات لجنة المراجعة الداخلية السنوية.

ويتم التعبير عن توافر كل خاصية من خلال متغير وهمى يعطى القيمة (1) في حالة توافر الخاصية والقيمة (صفر) في حالة عدم توافر الخاصية، باستثناء عدد الاجتماعات وعدد الأعضاء التعبير عنهما بعدد مرات الانعقاد سنوياً وعدد أعضاء اللجنة على التوالي.

ب- هيكل الملكية:

يتمثل المتغير المستقل الثاني للدراسة في هيكل الملكية ويمكن التركيز على خاصيتين رئيسيتين له وهما: تركيز الملكية والملكية المشتتة. وفيما يتعلق بتركز الملكية فيمكن للباحث قياسها بمجموع نسبة الملكية لأكثر خمسة مساهمين إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة. أما الملكية المشتتة فيمكن قياسها بنسبة الأسهم المملوكة لشركات أو مؤسسات مالية أو صناديق استثمار إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة.

ثانياً: المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع للدراسة في مستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة، ويمكن للباحث قياسه من خلال مؤشر ستاندر د أند بوروز المدرج في سوق الأوراق المالية المصري والذي يتضمن عناصر الإفصاح الرئيسية المهمة عن الاستدامة، والموضح عناصره الرئيسية بالملحق رقم (1) للدراسة. ومن ثم يمكن التعبير عن مستوى الإفصاح عن الاستدامة من خلال إجمالي البنود التي تم الالتزام بها إلى إجمالي عدد بنود المؤشر (Khalif, et al., 2017; Kamal & Awadallah, 2019).

ثالثاً: المتغيرات الضابطة للعلاقة:

سيحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة التحكم في بعض العوامل على مستوى الشركة والتي قد تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة، ولعل أهم هذه المتغيرات الحاكمة من وجهة نظر الباحث من خلال بعض الدراسات السابقة (See: Cormier & Magnan, 2014; Evangelinos & Skouloudis, 2014; Verriest, 2014; He et al., 2013; Mayew, et al., 2013; Enache & Parbonetti, 2013; Abernathy, et al., 2014; Dhaliwal, et al., 2012; Yu., 2010; Blouin, 2012) هي:

المتغير	الرمز	التفسير
الحجم	SIZE	لو غار يتم القيمة الدفترية لإجمالي الأصول.
الرافعة المالية	LEV	وهي نسبة الديون إلى إجمالي الأصول.

الربحية (معدل العائد على الأصول)	ROA	وهي صافي الربح قبل الضرائب مقسوماً على إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
----------------------------------	-----	---

2/5/8: نموذج اختبار الفروض الإحصائية:

يهدف الفرض الأول للدراسة إلى اختبار أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح الاختياري عن استدامة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك اعتماداً على مؤشر الإفصاح المحاسبي الخاص باستاندر أند بوورز. وعليه يمكن للباحث صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة على النحو التالي (Cormier & Magnan, 2014; Evangelinos & Skouloudis, 2014; Verriest, 2014):

$$\text{Disc_Level} = \beta_0 + \beta_1 \text{Own_Con.} + \beta_2 \text{Disp_Own} + \beta_3 \text{Size} + \beta_4 \text{Lev} + \beta_5 \text{ROA} + \varepsilon \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

Disc_Level = مستوى الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة وفقاً لمؤشر استاندر أند بوورز؛

Own_Con. = مستوى تركيز الملكية؛

Disp_Own = مستوى الملكية المشتتة؛

وقد تم تعريف بقية متغيرات الدراسة فيما سبق.

ومن ناحية أخرى، يهدف الفرض الثاني إلى اختبار أثر لجان المراجعة (مقيسه بخصائصها) على مستوى الإفصاح الاختياري عن استدامة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ونظراً لوجود أربعة خصائص رئيسية للجنة المراجعة الداخلية فإنه يمكن للباحث صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة على النحو التالي (Cormier & Magnan, 2014; Evangelinos & Skouloudis, 2014; Verriest, 2014):

$$\text{Disc_Level} = \beta_0 + \beta_1 \text{R_Dual} + \beta_2 \text{AC_No.} + \beta_3 \text{AC_Fin.} + \beta_4 \text{AC_Meet.} + \beta_5 \text{Size} + \beta_6 \text{Lev} + \beta_7 \text{ROA} + \varepsilon \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

R_Dual = متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة وجود أحد أعضاء لجنة المراجعة من التنفيذيين والقيمة (صفر) فيما عدا ذلك؛

AC_No. = عدد أعضاء لجنة المراجعة؛

AC_Fin. = متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة وجود أحد أعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية والقيمة (صفر) فيما عدا ذلك؛

AC_Meet. = عدد اجتماعات لجنة المراجعة؛

وقد تم تعريف بقية متغيرات الدراسة فيما سبق.

3/5/8: مجتمع وعينة الدراسة:

اتجهت البورصة المصرية إلى إرساء قواعد الحوكمة من عام 2005، وحرصت على إجراء العديد من التعديلات على هذه القواعد لتواكب ركب التطور في البيئة الاقتصادية والمالية العالمية، وفي إطار هذه التعديلات صدر الدليل المصري لقواعد الحوكمة في البورصة المصرية عام 2011 م ليضم كافة التعديلات الجوهرية في البيئة الدولية آنذاك. ولكن مع تطور بيئة الأعمال الدولية ظهرت الاهتمامات الدولية بالإفصاح عن الاستدامة كأحد متطلبات الحوكمة فضلاً عن إجراء العديد من التعديلات الدولية على عدة أجزاء من قواعد الحوكمة، مما أشار إلى أهمية إدراج تلك التعديلات في البيئة المصرية مما أدى إلى إصدار دليل الحوكمة عن مركز المديرين المصريين بالهيئة العامة للرقابة المالية (الإصدار الثالث) بتاريخ 26 يوليو 2016 م. وبالتالي تنحصر الفترة الزمنية محل اهتمام الدراسة في الفترة من عام 2017 إلى عام 2019 م. (موقع البورصة المصرية، <https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx>)

كما توجد العديد من المؤشرات المدرجة بالبورصة المصرية التي يمكنها قياس أداء الشركات وتتمثل هذه المؤشرات في كلٍ من EGX 30, EGX 70, EGX 100 والشركات المدرجة في كل مؤشر من هذه المؤشرات تعبر عن أكثر الشركات تداولاً بشكل فعال في البورصة المصرية، ولذلك تمثل تلك الشركات المدرجة بهذه المؤشرات أكثر الشركات التزاماً بقوانين البورصة وقواعد الحوكمة. وبالتالي، يمكن للباحث حصر الشركات محل الاهتمام بالدراسة الحالية في الشركات المدرجة بالمؤشر EGX 100 وعددها 100 شركة وبعد استبعاد الشركات المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية يصل عدد الشركات بالمؤشر إلى 76 شركة، وقد تم استبعاد تلك الشركات حفاظاً على تجانس العينة نظراً لطبيعتها الخاصة.

ونظراً لأن الدليل الأخير للحوكمة ينحصر تأثيره على القوائم المالية للشركات المدرجة بدءاً من عام 2017 م أي أن مدة التأثير على هذه الشركات هي ثلاث سنوات فقط. وبذلك يتمثل الحجم المبدئي للعينة في عدد 228 مشاهدة (76 شركة × 3 سنوات). وباستبعاد عدد 18 مشاهدة تتعلق ببيانات مفقودة لبعض الشركات المدرجة بالعينة، وباستبعاد عدد 16 مشاهدة خاصة بمجموعة من القيم الشاذة والمتطرفة، يصبح الحجم النهائي للعينة عدد 194 مشاهدة، ويمكن تلخيص إجراءات تحديد العينة على من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1): إجراءات تحديد عينة الدراسة

بيان	الحجم المبدئي للعينة	(-) البيانات المفقودة	(-) القيم الشاذة والمتطرفة	صافي العينة
عينة سنوية	228	(18)	(16)	194

وبشكل عام يمكن للباحث توزيع المشاهدات بعينة الدراسة على السلسلة الزمنية لعينة الدراسة من خلال الجدول التالي:

القطاع	السنة	2017	2018	2019	الإجمالي
اتصالات		4	5	5	14
إعلام		1	1	1	3
أغذية ومشروبات		13	10	8	31
التشييد ومواد البناء		9	10	9	28

القطاع \ السنة	2017	2018	2019	الإجمالي
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	11	7	9	27
رعاية صحية وأدوية	2	2	2	6
سياحة وترفيه	6	4	4	14
عقارات	12	9	10	31
غاز وبتروول	1	1	1	3
كيماويات	3	3	3	9
منتجات منزلية وشخصية	4	3	3	10
موارد أساسية	8	4	6	18
الإجمالي	74	59	61	194

4/5/8: نتائج الدراسة:

يمكن للباحث عرض نتائج الدراسة التطبيقية من خلال الإحصاءات الوصفية، ونتائج اختبارات الفروض الإحصائية، وذلك على النحو التالي:

أولاً- الإحصاءات الوصفية:

تتمثل أهم الإحصاءات الوصفية في كلٍ من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت. وتتمثل أهم مقاييس النزعة المركزية في كلٍ من الوسط الحسابي والوسيط، أما الوسط الحسابي فهو متوسط قيمة المشاهدات بالعينة، بينما الوسيط هو القيمة المركزية لمجموعة البيانات عند ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً. بينما تتمثل أهم مقاييس التشتت في الانحراف المعياري حيث يعتمد في استدلالاته على جميع قيم بيانات العينة، وبالتحديد على انحرافات المشاهدات عن وسطها الحسابي. وبالتالي، يمكن للباحث في ضوء نتائج الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة المعروضة بالجدول التالي رقم (2) الإشارة إلى الملاحظات التالية:

جدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Minimum	Maximum
Disc_Level	194	62.82%	18.26%	34.29%	87.14%
Own_Con.	194	60.64%	30.63%	0.28%	99.74%
Disp_Own	194	26.07%	25.48%	0.00%	82.93%
R_Dual	194	46.4%	50.00%	0.00	1.00
AC_No.	194	4.78	2.61	3.00	15.00
AC_Fin.	194	0.63	0.48	0.00	1.00

AC_Meet.	194	5.73	2.99	0	11
Size	194	5.98	0.87	4.22	8.06
Lev	194	0.53	0.35	0.01	3.00
ROA	194	0.05	0.13	-0.95	0.51

يتبين للباحث من خلال الجدول رقم (2) السابق الخاص بالإحصاءات الوصفية مجموعة من الملاحظات التي يمكن بيانها على النحو التالي:

أولاً: يتبين للباحث أن الوسط الحسابي للمتغير Own_Con. 60.64% الخاص بمستوى تركيز الملكية وهو ما يشير إلى ارتفاع مستوى الملكية المركزة بالعينة محل الدراسة حيث أنها تقترب من الحد الأقصى والعينة تتراوح بين 0.28%، و99.74%، وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات (e.g. Capulong et al., 2020; Rahman, 2020; Kamal & Awadallah, 2019) والتي تبلغ 52.13%، 48.71%، 68.97% على التوالي.

ثانياً: يتبين أن الوسط الحسابي للمتغير Disp_Own. 26.07% الخاص بمستوى الملكية المشتتة وهو ما يشير إلى انخفاض مستوى الملكية المشتتة بالعينة محل الدراسة حيث أنها تقترب من الحد الأدنى والعينة تتراوح بين 0.00%، و82.93%، وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات (e.g. Capulong, et al., 2020; Rahman, 2020; Kamal & Awadallah, 2019) والتي تبلغ 41.17%، 32.53%، 27.36% على التوالي.

ثالثاً: كما يتضح أن الوسط الحسابي للمتغير R_Dual يبلغ 46.4% الخاص بمدى وجود أعضاء لجنة مراجعة من التنفيذيين أي أن عدد التنفيذيين بلجنة المراجعة منخفض إلى حد كبير حيث يقترب من الحدود الدنيا للعينة حيث أنها تتراوح بين صفر و1. وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات (e.g. Mulyani & Fettry, 2016; Ee, et al., 2015; Wang, et al., 2015; Salleh & Stewart, 2012) والتي تبلغ 42.25%، 43.37%، 41.16%، 56.27% على التوالي.

رابعاً: ارتفاع الوسط الحسابي للمتغير الخاص بالخبرة المالية حيث يبلغ الوسط الحسابي 63%، وهو ما يشير إلى أن أعضاء لجنة المراجعة بالعينة محل الدراسة غالبيتهم ممكن يملكون الخبرة المالية والمحاسبية وهو ما يعد أمراً جيداً حيث أنها تتراوح بين صفر و1. وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات (e.g. Mulyani & Fettry, 2016; Ee, et al., 2015; Wang, et al., 2015; Salleh & Stewart, 2012) والتي تبلغ 57.41%، 62.13%، 53.27% على التوالي.

خامساً: انخفاض الوسط الحسابي للمتغيرات الخاصة بحجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها حيث يبلغ الوسط الحسابي لهما 4.78، 5.73، وهو ما يشير إلى أن العينة محل الدراسة لا تحاول زيادة عدد اجتماعاتها خلال السنة. ، حيث يتراوح مدى كلا المتغيرين بين (3، 15) و(0، 11) على التوالي. وهو ما يتفق مع دراستي (Wang, et al., 2015; Salleh & Stewart, 2012) والتي تبلغ (3، 6) و (4، 6) على التوالي.

تأسيساً على العرض السابق لبعض نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمتغيرات محل الاهتمام بالدراسة يتضح لدى الباحث أن نتائج الدراسة الحالية قابلة للمقارنة بنتائج الدراسات الأخرى السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة.

ثانياً. مصفوفة ارتباط بيرسون:

تحاول الدراسة الحالية التعرف على أثر كل من هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة كمتغيرات مستقلة على مستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة. وبالتالي، يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة بنماذج اختبار الفروض الإحصائية من خلال الجدول رقم (3) للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض بنماذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة، وتكوين رأي مبدئي عن مشكلة الازدواج الخطي بين تلك المتغيرات. بالإضافة إلى قيام الباحث بقياس معامل VIF للتأكد على عدم تواجد أي من مشاكل الازدواج الخطي.

جدول رقم (3): مصفوفة ارتباط بيرسون

Variables	Disc_Leve l	Own_ Con.	Own_ _Inst	R_ Dual	AC_ _No .	AC_ Fin.	AC_ Meet.	Size	Lev	RO A
Disc_Leve l	1									
Own_Con.	-.475**	1								
Disp_Own	.278**	-.050	1							
R_Dual	-.090	.103	.052	1						
AC_No.	.121	-.012	-.026	.357**	1					
AC_Fin.	.115	.322**	-.160*	-.069	.118	1				
AC_Meet.	.079	.450**	.280**	-.075	.068	.761*	1			
Size	-.082	.126	-.028	-.015	.068	.126	.182*	1		
Lev	-0.087	0.123*	0.023	0.012 3	0.77	0.111	0.018	0.02 5	1	
ROA	-.380**	.650**	-.038	.066	.051	.474*	.495*	.119	0.011 8	1

يتضح لدى الباحث من معاملات الارتباط المدرجة بالجدول (3) عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وبعضها البعض، حيث أنه لا توجد معاملات ارتباط أعلى من 0.8، وهو ما يعني صحة فروض الدراسة بشكل مبدئي حتى يتم تشغيل نماذج اختبار فروض الدراسة والتوصل إلى النتائج النهائية. وعلى الرغم من ذلك، يتبين للباحث بشكل مبدئي وجود علاقة طردية بين الملكية

المشتتة ومستوى الإفصاح عن الاستدامة، بينما يوجد علاقة عكسية بين الملكية المركزة ومستوى الإفصاح عن الاستدامة.

كما يتبين للباحث أيضاً وجود علاقة طردية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة والخبرة المالية للجنة المراجعة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة كمتغيرات مستقلة ومستوى الإفصاح عن الاستدامة، بينما توجد علاقة عكسية بين ازدواجية أدوار لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن الاستدامة. ونتجاً لذلك، يخلص الباحث إلى أن النتائج المبدئية لمصفوفة الارتباط تشير إلى صحة التنبؤات المقترحة من الباحث بشأن اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة بالفروض الإحصائية. ورغم ذلك، لا يمكن للباحث التسليم بصحة هذه العلاقات حتى تعرض نتائج اختبارات الفروض الإحصائية حيث تحدد فقط الشكل المبدئي للعلاقة بغض النظر عن معنوية هذه العلاقة، ولا يمكن بيان معنويتها إلا من خلال عرض نتائج اختبارات الفروض الإحصائية.

ثالثاً- نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة:

يحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة عرض نتائج تحليل العلاقات واختبار الفروض الإحصائية للدراسة الحالية على النحو التالي:

• نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة:

يتنبأ الفرض الأول بتحليل أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن استدامة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري. وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (1) لاختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (1) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (4) على النحو التالي:

جدول رقم (4): نتيجة تحليل الانحدار المتعدد للفرض الأول

Dependent Variable: Disc_Level			
Variable	β.Coef.	t-stat.	Sig.
Constant	0.898	14.57	0.000
Own_Con.	-0.277	-7.932	0.000
Disp_Own.	0.044	4.479	0.000
Log Size	0.015	1.298	0.542
LEV	0.006	0.239	0.811
ROA	0.132	-1.899	0.059
F-value		23	
VIF (MAX)		1.58	
N		194	
Adj.R2		55.30%	

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (4) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ 55.3% ، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (1) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في مستوى الإفصاح عن الاستدامة بنسبة 55.3% وهو ما يقترب من نظيره بدراسات (See: Capulong, et al., 2020; Rahman, 2020; Kamal & Awadallah, 2019) والتي تبلغ 42.68%، 51.13%، 49.13% على التوالي، وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (1) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

كما يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل Own_Con. الخاص بالملكية المركزة حيث أن (t-stat = -7.932 > 2; Sig. = 0.00 < 0.05) ، ومن ثم يتبين أن الملكية المركزة لها تأثير عكسي معنوي على مستوى الإفصاح عن الاستدامة، أي أن زيادة مستوى الملكية المركزة يؤدي إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن الاستدامة، ومن ثم فإن الملكية المركزة تساهم في خفض مستويات الإفصاح نتيجة الوعي التام لديهم بالشركة وأحوالها الداخلية، ومن ثم تكون الملكية للأطراف ذوي المصلحة من خارج المؤسسة صغيرة ويصبح من غير المهم إعلامهم بتفاصيل الإفصاح عن الاستدامة.

كما يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل Disp_Own. الخاص بالملكية المشتتة حيث أن (t-stat = 4.479 > 2; Sig. = 0.00 < 0.05) ، ومن ثم يتبين أن الملكية المشتتة لها تأثير إيجابي معنوي على مستوى الإفصاح عن الاستدامة، أي أن زيادة مستوى الملكية المشتتة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإفصاح عن الاستدامة، ومن ثم فإن الملكية المشتتة تساهم في رفع مستويات الإفصاح نتيجة اهتمام المؤسسات المالكة بزيادة وعي الأطراف الخارجيين ذوي المصلحة بأمور الشركة باعتبارهم أصحاب الحصة الأكبر في الشركة. والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 1.58). وهو ما يتفق مع نتائج العديد من الدراسات (e.g. Capulong et al., 2020; Rahman, 2020; Kamal & Awadallah, 2019).

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحث قبول الفرض البديل الأول للدراسة ورفض الفرض العدم للدراسة على النحو التالي:

يوجد تأثير معنوي لاختلاف هيكل الملكية على مستوى الإفصاح الاختياري عن استدامة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية المدرجة بعينة الدراسة.

● نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة:

يتنبأ الفرض الثاني بتحليل أثر اختلاف خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن استدامة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري. وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (2) لاختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة

واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (2) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (5) على النحو التالي:

جدول رقم (5): نتيجة تحليل الانحدار المتعدد للفرض الثاني

Variables	Dependent Variable: Disc_Level		
	β Coef.	t-stat.	P-value
Cons.	-0.021	-0.392	0.698
R_Dual	-0.012	-2.235	0.021
AC_No.	0.077	2.469	0.019
AC_Fin.	0.080	4.435	0.000
AC_Meet.	0.001	2.485	0.031
Size	-0.003	-0.711	0.482
Lev	0.014	1.910	0.065
ROA	-0.011	-0.479	0.635
N	40		
Vif (Max)	5.68		
R ²	66.58%		

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (5) أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ 66.58% وهي نسبة تقترب من نظيرتها بدراسات (Mulyani & Fettry, 2016; Ee, et al., 2015; Wang, et al., 2015; Salleh & Stewart, 2012) حيث تبلغ 61.53%، 59.47%، 62.57%، 67.25% على التوالي، وتشير تلك النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (2) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في الإفصاح عن الاستدامة بنسبة 66.58%. وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (2) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

كما يتبين للباحث معنوية المتغيرات المستقلة الخاصة بلجان المراجعة والمتمثلة في R_Dual، AC.No.، AC.Fin، AC.Meet الخاص بازواجية وظيفة أعضاء لجنة المراجعة من التنفيذيين، وحجم لجنة المراجعة، والتخصص المالي لأحد أعضاء لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجان المراجعة، حيث أن (t-stat.= -2.235, 2.469, 4.435, 2.485 > 2; Sig.= 0.021, 0.019, 0.000, 0.031 < .05) كما يتبين أنها جميعاً تحمل إشارة موجبة باستثناء وجود تنفيذيين داخل لجنة المراجعة، ومن ثم يتبين أن خصائص لجان المراجعة لها تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح عن الاستدامة، أي أن زيادة الدور الرقابي للخصائص المتعلقة بلجان المراجعة تؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، واستثناء من ذلك يؤدي وجود التنفيذيين بلجان المراجعة إلى خفض مستويات الإفصاح عن الاستدامة. وهو ما يتفق مع نتائج العديد من الدراسات (e.g. Mulyani & Fettry, 2016; Ee, et al., 2015; Wang, et al., 2015; Salleh & Stewart, 2012).

وبشكل عام، تشير تلك النتائج إلى أن زيادة الدور الرقابي لخصائص لجان المراجعة يؤدي إلى تحقيق السعي الدؤوب لإرضاء رغبات الأطراف ذوي المصلحة المهتمين بالدور المجتمعي للشركة ومن ثم ارتفاع مستوى الإفصاح عن الاستدامة وهو ما يتفق مع دراسات (Mulyani & Fettry, 2016; Ee, et al., 2015; Wang, et al., 2015; Salleh & Stewart, 2012) وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحث قبول الفرض البديل الثاني للدراسة ورفض الفرض العدم على النحو التالي:

الفرض الثاني "يوجد تأثير إيجابي معنوي للجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري عن استدامة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية المدرجة بعينة الدراسة".

6/8: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين اختلاف أنماط الملكية وخصائص لجنة المراجعة كمتغيرات مستقلة ومستوى الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة كمتغير تابع، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري في الفترة الزمنية من 2017-2019م، وذلك من خلال تحليل الفلسفة النظرية وراء تطبيق لجنة المراجعة وهيكل الملكية، والتعرف على دور الهيئات المهنية في تطوير مستويات الإفصاح الاختياري عن الاستدامة، وتحليل العلاقة بين لجان المراجعة وهيكل الملكية ومستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة.

وانطلاقاً من العرض السابق لتحليل العلاقة بين اختلاف أنماط الملكية وخصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة، توصل الباحث إلى أن الملكية المركزة لها تأثير عكسي معنوي على مستوى الإفصاح عن الاستدامة، أي أن زيادة مستوى الملكية المركزة يؤدي إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن الاستدامة ومن ثم فإن الملكية المركزة تساهم في خفض مستويات الإفصاح نتيجة الوعي التام لديهم بالشركة وأحوالها الداخلية، ومن ثم تكون الملكية للأطراف ذوي المصلحة من خارج المؤسسة صغيرة ويصبح من غير المهم إعلامهم بتفاصيل الإفصاح عن الاستدامة، بينما وجد أن الملكية المشتتة لها تأثير إيجابي معنوي على مستوى الإفصاح عن الاستدامة، أي أن زيادة مستوى الملكية المشتتة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإفصاح عن الاستدامة ومن ثم فإن الملكية المشتتة تساهم في رفع مستويات الإفصاح نتيجة اهتمام المؤسسات المالكة بزيادة وعي الأطراف الخارجيين ذوي المصلحة بأمر الشركة باعتباره أصحاب الحصة الأكبر في الشركة.

كما توصل الباحث إلى أن زيادة الدور الرقابي للجان المراجعة (مقيسة بخصائصها) يؤدي إلى تحقيق السعي الدؤوب لإرضاء رغبات الأطراف ذوي المصلحة المهتمين بالدور المجتمعي للشركة ومن ثم ارتفاع مستوى الإفصاح عن الاستدامة.

وانطلاقاً من النتائج السابق عرضها يتضح لدى الباحث مجموعة من الرؤى التي يمكن تسليط الضوء عليها لتصبح بمثابة توصيات للعديد من مستخدمي القوائم المالية والهيئات المهنية على النحو التالي:

- ينبغي على الهيئات المهنية العاملة بأسواق رأس المال تحديد آلية معينة لإلزام الشركات بالإفصاح عن الاستدامة.

- ينبغي على الهيئات المهنية المهمة بالمراجعة وضع آلية محددة للمراجع الخارجي تمكنه من إجراء التحقق المناسب بشأن وظيفة لجنة المراجعة.
- ينبغي على المستخدم الخارجي للقوائم المالية الاهتمام بمستويات الإفصاح الاختياري عن الاستدامة في البيئة المصرية.
- ينبغي على الكتاب والباحثين في هذا المجال التعرف على طبيعة ومحددات عملية الإفصاح المحاسبي بشكل أوضح.

ويرى الباحث أن البحوث المحاسبية المستقبلية يجب أن تتجه نحو المجالات الآتية:

- دور المراجع الخارجي في تعزيز مستويات الإفصاح الاختياري عن الاستدامة.
- دور آليات الحوكمة في تطوير الممارسات المهنية لمهنة المراجعة.
- أثر الإفصاح الاختياري عن الاستدامة على دقة تنبؤات المحللين الماليين.

قائمة المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

-إبراهيم، طمان عرفات ، (2004) ، "نموذج مقترح لدراسة محددات اختيار هيكل الملكية وأثره على أداء المنشأة" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.

- أحمد ، خالد حسين ، (2009) ، "العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية – دراسة ميدانية" ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول -الجزء الثاني ، يونيه.
- الخيال، توفيق بن عبد المحسن (2009)، "الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، ص ص. 105-156.
- خليل، عبد اللطيف محمد (2010)، "نظام مقترح لمسئوليات لجنة المراجعة المرتبطة بالمراجع الخارجي وإجراءات أدائها في ضوء الإصدارات المهنية العالمية: دراسة تحليلية ميدانية في بيئة الأعمال المصرية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة -جامعة الزقازيق، م 32، ع 1، ص ص. 137-185.
- عبد الحليم، محمد جمال، (2015) "أثر تعاقب المراجعين على جودة التقرير المالي، دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة -جامعة المنصورة.
- عبيد ، إبراهيم السيد ، (2010) ، " دور المستثمر المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة : دراسة نظرية و ميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية". المجلة العربية للإدارة، المجلد 2، العدد 1.
- علي عمر أحمد سويسي، (2011)، "معايير مراجعة الحسابات في اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية في ليبيا" ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر الجزائر.
- يوسف، حنان محمد اسماعيل، (2016)، "العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات و أدائها المالي - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات"، "، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 20، العدد 1.
- الهيئة العامة لسوق المال (2009)، "معايير المراجعة المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى".
- تقرير لجنة (BRC) Blue Ribbon Committee عام 1999.
- تقرير لجنة Cadbury عام 1992م.
- تقرير لجنة Tread way عام 1987م.
- دليل الحوكمة المصري، (2016).
- قانون (SOX) Sarbanes Oxley Act 30 ، يوليو 2002.
- مركز المديرين المصري (2008)، "مؤشر الإفصاح عن التنمية المستدامة"، وزارة الاستثمار، جمهورية مصر العربية.
- مركز المديرين المصري (2016)، "دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية"، نسخة معدلة، وزارة الاستثمار، جمهورية مصر العربية.

ثانياً- مراجع باللغة الانجليزية:

- Abdifatah, Ahmed Haji, (2018), "The role of audit committee attributes in intellectual capital disclosures: Evidence from Malaysia", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 30, No. (8/9), pp. 756 – 784.
- Abdulaziz, Alzeban, (2015), "Influence of audit committees on internal audit conformance with internal audit standards", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 30, No. (6/7), pp. 539 –559.
- Abernathy, J. L., Beyer, B., Masli, A., & Stefaniak, C., (2014), "The association between characteristics of audit committee accounting experts, audit committee chairs, and financial reporting timeliness", *Advances in Accounting*, Vol. 30, No. 2, pp. 283-297.
- Afify, H. A. E., (2009), "Determinants of audit report lag: Does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence from Egypt", *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 10, No. 1, pp. 56-86.
- Alhtaybat., L. K. Hutaibat, K. Al-Htaybat, (2013), "Mapping corporate disclosure theories.", *Journal of Financial Reporting & Accounting*, Vol. 10, No. 1, pp. 73-94.
- Beccalli, E., Casu, B., Giradone, C., (2009), Efficiency and Stock Performance in European Banking, *Journal of Business Finance & Accounting* , Vol. 33, No. 1-2, PP. 245-262.
- Bhat G., Ole-Kristian H., & Tony K., (2006), "Does Corporate Governance Affect the Accuracy Of Analyst Forecasts?", *Accounting and Finance* , Vol. 46, No. 5, PP. 715-732.
- Blouin, M., (2012), "The impact of online financial disclosure and donations in nonprofits", *Journal of Nonprofit & Public Sector Marketing*, Vol.2, No.1, PP. 1-25.
- Boesso, B., & Kumar, D., (2007), "Voluntary disclosure and the decisions of stakeholders: empirical study on North America", *journal of accounting and theory*, Vol. 2, No. 1, PP. 1-36.
- Braiotta Jr, L., Gazzaway, R. T., Colson, R., & Ramamoorti, S., (2009), "The audit committee handbook", John Wiley & Sons.

-
- Bushman, R., & A. Smith, (2020), "Financial Accounting Information and Corporate Governance", Journal of Accounting and Economics, Vol. 31, PP. 237-333.
- Capulong, V., Juzhong, Z., David, E., (2020), "Corporate Governance & Finance in East Asia: A Study of Indonesia, Republic of Korea, Malaysia, Philippines and Thailand", doctoral dissertation, Thailand University.
- Cohen, J. R., Hoitash, U., Krishnamoorthy, G., & Wright, A. M., (2013), "The effect of audit committee Industry expertise on monitoring the financial reporting process", The Accounting Review, Vol. 89, No. 1, pp. 243-273.
- Consoni, S., Soderstorm, A., Singad, F., (2017), "Voluntary disclosure and its impact on the cost of capital", the international journal of corporate governance, Vol. 1, No. 1, PP. 25-66.
- Coram, P. J., Mock, T. J., & Monroe, G. S., (2011), "Financial analysts' evaluation of enhanced disclosure of non-financial performance indicators", The British Accounting Review, Vol. 43, No. 2, PP. 87-101.
- Cormier, D., & Magnan, M., (2014), "Corporate environmental disclosure, financial markets and the media: An international perspective", Ecological Economics, Vol. 26, No. 15, PP. 643-659.
- Cuny, C., (2016), "Competition and voluntary disclosure: evidence from deregulation in the banking industry", Rev Account Stud, Vol. 23, PP. 1471-1511.
- DeZoort, F.T. & Salterio, S., (2001), "The effects of corporate governance experience and audit knowledge on audit committee members' judgements", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 20, No. 2, pp. 31-47.
- Dhaliwal, D. S., Radhakrishnan, S., Tsang, A., & Yang, Y. G., (2012), "Non financial disclosure and analyst forecast accuracy: International evidence on corporate social responsibility disclosure", The Accounting Review, Vol. 87, No. 3, PP. 723-759.

- Dobija, D., (2016), "Exploring audit committee practices: oversight of financial reporting and external auditors in Poland", *Journal of Management & Governance*, Vol. 19, No. 1, pp. 113-143.
- Ee, M. S., Liu, L., Wise, V., & Carey, P., (2015), "Corporate governance and quality of forward-looking information", *Asian Review of Accounting*, Vol. 23, No. 1, pp. 39-67.
- Enache, L., & Parbonetti, A., (2013), "Corporate Governance, Product-Related Voluntary Disclosure and Analysts' Forecasts Properties, Financial Markets & Corporate Governance Conference".
- Evangelinos, K. I., & Skouloudis, A., (2014), "European perspectives on corporate non-financial disclosure: Evidence from the Southeast", *International Journal of Disclosure and Governance*, Vol. 11, No. 1, PP. 33-53.
- He, L., & Yang, R., (2013), "Does industry regulation matter? New evidence on audit committees and earnings management", *Journal of business ethics*, Vol. 23, No. 4, pp. 573-589.
- Hosseini, M., (2014), "Voluntary disclosures in the annual reports of New Zealand companies", *Journal of international financial management and accounting*, Vol. 6, No. 1, PP. 69-85.
- Jennifer Ho, L. C., Liu, C. S., & Frank Wang, X., (2014), "To what extent does the audit committee curb downward earnings forecast guidance?", *Review of Accounting and Finance*, Vol. 13, No. 2, pp. 110-133.
- Kallamu, B. S., & Saat, N. A. M., (2018), "Audit committee attributes and firm performance: evidence from Malaysian finance companies", *Asian Review of Accounting*, Vol. 23, No. 3, pp. 206-231.
- Kamal & Awadallah, (2019), "Ownership Structure and the Voluntary disclosure", *European journal of accounting*, Vol. 1, No. 1, PP. 125-156.
- Katmon, N., & Al Farooque, O., (2019), "Exploring the Impact of Internal Corporate Governance on the Relation Between Disclosure Quality and Earnings Management in the UK Listed Companies", *Journal of Business Ethics*, No. 1, pp. 1-23.

-
- Kavitha, D., (2014), "Study on the effect of corporate governance mechanisms on the discretionary disclosures of Indian firms", International Journal of Disclosure and Governance, Vol. 9, No. 3, pp. 256-277.
- Khalif, M., Palazzo, F., & Zhang, M., (2017), "Information disclosure and asymmetric speed of learning in booms and busts", Economics Letters, Vol. 158, PP. 37-40.
- Kim, S., Lin, J., Slovin, M., (2017), "Market structure, informed trading, and analysts" recommendations", journal of financial and quantitative analysis, Vol. 32, No. 4, PP. 507-524.
- La Porta, R., Florencio, L., Andrei, S., (2019), "Corporate Ownership around the World", The Journal of Finance, Vol. LIV, (April).
- Leong, K. S., WANG, J., SUWARDY, T., & KUSNADI, Y., (2015), "Audit Committees and Financial Reporting Quality in Singapore", J Bus Ethics, Vol. 139, PP. 197-214.
- Li Eng, L., & Kiat Teo, H., (2018), "The relation between annual report disclosures, analysts' earnings forecasts and analyst following: Evidence from Singapore", Pacific Accounting Review, Vol. 11, No.2, PP. 219-239.
- Liu, M. C., & Zhuang, Z., (2020), "Management earnings forecasts and the quality of analysts' forecasts: the moderating effect of audit committees", Journal of Contemporary Accounting & Economics, Vol. 7, No. 1, PP. 31-45.
- Malgharni, A. M., Yusoff, W. F. W., & Arumugam, V. C., (2011), "The method for measuring and disclosure of non-Financial Performance", Australian Journal of Basic & Applied Sciences, Vol. 5, No. 12, PP. 1133-1145.
- Mayew, W. J., Sharp, N. Y., & Venkatachalam, M., (2013), "Using earnings conference calls to identify analysts with superior private information", Review of Accounting Studies, Vol. 18, No. 2, PP. 386-413.
- Mensah, Y. M., Song, X., & Ho, S. S., (2004), "The effect of conservatism on analysts' annual earnings forecast accuracy and dispersion", Journal of Accounting, Auditing & Finance, Vol. 19, No. 2, PP.159-183.

- Mulyani, S., & Fettry, S., (2016), "The influence of audit committee composition, authority, resources, and Diligence toward financial reporting quality", *International Business Management*, Vol. 10, No. 9, pp. 1756-1767.
- Nekhili, M., Nagati, H., Chtioui, T., & Rebolledo, C., (2016), "Corporate social responsibility disclosure and market value: Family Versus non family", *Journal of business research*, Vol. 77, PP. 311-342.
- Nichols, D., M. Wieland, (2009), "Do firms' non financial disclosures enhance the value of analyst services?", available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1463005>.
- Okpala, K. E., (2012), "Audit committee and integrity of financial statements: A Preventive Mechanism for Corporate Failure", *Australian Journal of Business and Management Research*, Vol. 2, No. 8, p. 32.
- Orens, R., & Lybaret, N., (2007), "Disclosure of nonfinancial information: relevant to financial analyst?", *Review of business and economic literature*, Vol. 58, No. 4, PP. 375-406.
- Otaibi, K. and Hussainey, K., (2016), "The determinants of CSR disclosure quantity and quality: Evidence from non-financial listed firms in Saudi Arabia", *International Journal of Disclosure and Governance*, Vol. 5, No. 1, PP. 8-32.
- Porter & Kraut, (2013), "Modeling Self-Disclosure in Social Networking Sites", *Proceedings of the 19th ACM Conference on Computer-Supported Cooperative Work & Social*.
- Rahman, A., (2020), "Incomplete Financial Contracting, Disclosure, Corporate Governance and Firm Value – with Evidence from a Moderate Market for Corporate Control Environment", *Working Paper*, available at <http://www.ssrn.com>, visited on: March 2021.
- Rochmah Ika, S., & Mohd Ghazali, N. A., (2012), "Audit committee effectiveness and timeliness of reporting: Indonesian evidence", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 27, No. 4, pp. 403-424.
- Salleh, Z., & Stewart, J., (2012), "The impact of expertise on the mediating role of the audit committee", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 27, No. 4, PP. 378-402.

-
- Schoenfeld, G., (2019), "Determinants of voluntary disclosure and its impact on the accuracy of analysts' forecasts", Journal of accounting and management, Vol. 22, No. 1, PP. 268-293.
- Sun, J., Lan, G., & Liu, G., (2014), "Independent audit committee characteristics and real earnings management". Managerial Auditing Journal, Vol. 29, No. 2, pp. 153-172.
- Tamba, S. Y., (2015), "The influence of the level of corporate social responsibility disclosures to earnings quality", Un published, Doctoral Dissertation, Uajy university.
- Verriest, (2014), "The Geography of Disclosure: Evidence from Segment Reporting", Working paper.
- Vlaminck, N., & Sarens, G., (2015), "The relationship between audit committee characteristics and financial statement quality: evidence from Belgium", Journal of Management & Governance, Vol. 19, PP. 145-166.
- Wang, C., Xie, F., & Zhu, M., (2015), "Industry expertise of independent directors and board monitoring", Journal of Financial and Quantitative Analysis, Vol. 50, No. 5, pp. 929-962.
- Yasin, F. M., & Nelson, S. P., (2012), "Audit committee and internal audit: implications on audit quality", International Journal of Economics, Management and Accounting, Vol. 20, No. 2, p. 187.
- Yu., (2010), "Determinants of Disclosure Noncompliance and the Effect of the SEC Review: Evidence from the 2006 Mandated Compensation Disclosure Regulations", the Accounting Review, Vol. 86, No. 4, PP. 1415-1444.
- ZGARNI, I., HLIOUI, K., & ZEHRI, F., (2016), "Effective audit committee, audit quality and earnings management: Evidence from Tunisia", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 6, No. 2, pp. 138-155.